

مستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

د. فؤاد حسين أحمد شرهان
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد
جامعة الملكة أروى



Al-Yemenia University Journal
مجلة الجامعة اليمنية

مستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

د. فؤاد حسين أحمد شرهان

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد
جامعة الملكة أروى

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة، إلى معرفة المقصود بالنظام الدولي ومكوناته، والصور التي مر بها النظام الدولي وخصائص وسمات كل نسق دولي.. وكذلك التعرف على مستقبل النسق الدولي، في ضوء تطورات الحرب، وصورة النسق الدولي القادم، في ضوء قوة روسيا العسكرية والاقتصادية، وأهمية موقعها الاستراتيجي وملامح مستقبل روسيا الاتحادية.. ولقد اتبعت الدراسة كلاً من (المنهج الوصفي) و (منهج دراسة الحالة) كما خلصت إلى العديد من الاستنتاجات ومنها:

أولاً: بلورت روسيا - فيما يتعلق بهيكل القوة في النظام الدولي - تصوراً استراتيجياً.. وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة (القوة الواحدة) على النظام العالمي، والمتمثلة في الولايات المتحدة.. كما عارضت توسيع حلف الأطلسي، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامي الهيمنة الأمريكية، في ظل سعي الولايات المتحدة، للسيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم.
ثانياً: أن الطموحات الروسية - في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب، وتكون هي أحد أقطابه - مرتبطة بشكل كبير بسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط؛ نظراً لما تحتله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية.

ثالثاً: أن النظام الدولي الجديد يحتاج إلى الكثير من البحث والتفكير، ومن المأمول أن تفتح هذه الدراسة آفاقاً عدة؛ لدراسات وأبحاث علمية منهجية أخرى.

مقدمة:

لقد كانت السيطرة الأمريكية - على المشهد الدولي - واضحة خلال العقدين الآخرين.. إلا أن ذلك لا يعني أن الطموحات الأمريكية كانت تسير بلا عوائق.. بل إن القوى الكبرى المتعددة في الساحة الدولية، سعت لكبح جماح القوة الأمريكية، والحد من انفرادها في الشؤون العالمية.. وكان في مقدمة تلك القوة، الاتحاد الأوروبي، الذي ظهر - بعد نهاية الحرب الباردة - عملاقاً اقتصادياً، يملك الكثير من مقومات القوة، حتى عد الأقدر على منافسة الولايات المتحدة، وتقديم البديل عن القطب السوفيتي، الذي سيطر على المشهد الدولي، قبل تسعينيات القرن الماضي التي انتهت بانهيائه.

إن الصراع على الهيمنة، وفرض الإرادة - في المنطقة الشرق أوسطية، في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة في القوة، والموازن النسبية فيما بينها - لا يمكن أن يحسم؛ إلا من خلال حسم بعض الأزمات والقضايا المحورية في الشرق الأوسط.. وقد كانت المنطقة العربية - منذ قرون - عدة بمثابة المختبر، الذي وقعت عليه نتائج التفاعلات الدولية المختلفة.. وكانت قضايا المصيرية - في أحيان كثيرة - مرهونة بتوازنات القوى العالمية.

وتقوم هذه الدراسة بمحاولة استشرافية لمستقبل النظام الدولي، في ضوء الوضع الدولي الراهن، المتمثل باندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022، التي مازالت رجاها تدور إلى لحظة كتابة هذه الدراسة.. فإن إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يعد إيذاناً ببدء العمليات العسكرية في أوكرانيا، لتحقيق الأهداف القومية لروسيا الاتحادية، الرامية إلى نزع الأسلحة الأوكرانية، ومنعها من الانضمام لحلف الناتو؛ كون ذلك يهدد الأمن القومي الروسي وهيبته روسيا، ومكانتها العالمية المنافسة للولايات المتحدة.

أولاً.. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة؛ في أنها ذات طبيعة مركبة؛ إذ تتضمن جوانب نسقية، من حيث الاستناد إلى التحليل النسقي لخصائص ومكونات النظام الدولي، في ضوء النسق الدولي الراهن.. وفي نفس الوقت، تتضمن الإشكالية المعالجة لجوانب معيارية؛ من خلال تحليل الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي، من خلال بنيتها الثقافية والاقتصادية - وليس بنيتها المادية - وذلك ما سيعبر عنه في الأسئلة الرئيسية التالية:

- 1- ما المقصود بالنظام الدولي، وماهي مراحل تطوره؟
- 2- ماهي صور النسق الدولي؟
- 3- ماهي المكانة الدولية والأهمية الاستراتيجية لروسيا الاتحادية، ومستقبلها في النظام الدولي؟

ثانياً.. أهمية الدراسة:

1-الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة؛ من كونها تسلط الضوء على تأثير أحداث الحرب الروسية الأوكرانية على المنطقة العربية، وما تمثله من أهمية استراتيجية كبرى للمصالح الرئيسية للدول الكبرى، باعتبارها جزءاً رئيسياً من اهتماماتها في الشرق الأوسط، وما لهذه الأحداث من أهمية كبيرة في عملية التوازنات الدولية؛ ولذلك فإنه من المأمول أن تشكل إضافة معرفية جديدة للمكتبات اليمنية والعربية، و مكملة للدراسات الحديثة في مجال العلاقات الدولية، بالإضافة إلى لفت أنظار المهتمين من الباحثين إلى الأبعاد الخطيرة، التي تؤدي إليها تلك الأحداث، على المستوى العالمي والإقليمي والوطن العربي.

2-الأهمية العملية:

ترجع أهمية الدراسة عملياً؛ إلى كونها من المأمول أن تعد مرجعاً مهماً لصناع القرار، إذ يمكن الاستفادة منها على المستويين الوطني والعربي.. وكذلك إلى ما ستخرج به الدراسة من نتائج وتوصيات، قد تسهم في حل التحديات التي تواجه الأمة العربية؛ كون الحرب الروسية الأوكرانية أصبحت من الموضوعات المهمة، والتي استجبت مؤخراً، وأصبحت من القضايا المثارة على الساحة الدولية وصلت تأثيراته إلى جميع أنحاء العالم.. كما يرى الكثير من الباحثين، أن هذه الحرب يحتمل أن تكون الشرارة لاندلاع حرب عالمية ثالثة.

ثالثاً.. أهداف الدراسة:

1- المقصود بالنظام الدولي ومكوناته

2- الصور التي مر بها النظام الدولي، وخصائص وسمات كل نسق دولي

3- مستقبل النسق الدولي، في ضوء تطورات الحرب، وصورة النسق الدولي القادم، في ضوء قوة روسيا

العسكرية والاقتصادية، وأهمية موقعها الاستراتيجي، وملامح مستقبل روسيا الاتحادية

رابعاً.. منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: هو طريقة من طرائق الإحاطة بالظاهرة بشكل علمي منظم؛ من أجل الوصول إلى أغراض محددة، ثم الاعتماد عليه في وصف الظاهرة المدروسة، وتصويرها كميًا، عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها، ثم تقويمها.

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، في جميع الحالات التي مرت بها؛ وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات، متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة وأيضاً في المنهج.

خامساً.. مفاهيم الدراسة:

النظام الدولي: هو مجموعة من العلاقات المتجددة، التي تحكم الدول.. وهو نظام يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة، غير الساكنة التي تسمى أمماً أو دولاً، يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية مثل الأمم المتحدة.

- الدولة العالمية: وهي حالة تتنازل فيها الدول عن سيادتها طوعية، وتعطى صلاحيتها لدولة واحدة تكون عالمية، بنفس الطريقة التي يتوهم البعض أن المجموعة الأوروبية تسير فيها.. وهذه الحالة نظرية افتراضية والبحث فيها افتراضي. أو أن تقوم دولة ما باحتلال العالم وتوحيده بقوة السلاح.
- وحدات النظام: وهي الدولة بمفهومها الحديث.
- التفاعل بين هذه الوحدات: الاتصالات، التجارة، الدبلوماسية.
- البيئة الدولية: ذلك الوسط الذي توضع - على أساسه - السياسة الخارجية لوحدات النظام الدولي.
- حدود النظام: ويتميز كل نظام دولي؛ بوجود حدود جغرافية وثقافية واقتصادية، تحدد طبيعة النظام وتميزه من النظم الأخرى.
- هيكل النظام: ويقصد به عناصر القوة - داخل عناصر النظام - وترتيب بعضها بالنسبة للبعض الآخر.

سادساً.. الدراسات السابقة:

1- نجاه مدوخ (السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا 2010/2014)

تركز الدراسة، على العودة التدريجية للنشاط الروسي في المنطقة، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة.. وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية، في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها، وتساعد على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، وأن تفتح مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها.. وتؤكد الدراسة أن الطموحات الروسية - في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب، وتكون هي أحد أقطابه - مرتبطة بشكل كبير بسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط؛ فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع

روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل كذلك تعظم مكانتها الدولية ككل؛ لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره، بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي (1)

2- نادية سعد الدين (2016) الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوي الكبرى في منطقة الشرق الأوسط: تتناول الدراسة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ إذ كان الإعلان الرسمي لسحب القوات الأمريكية - من العراق في نهاية 2011م، ومن أفغانستان بحلول نهاية عام 2014م - تحت وطأة المقاومة المضادة.. الدراسة تناولت أيضاً، الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ ارتبطت الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، بالمصالح الوطنية الاستراتيجية، واستعادة المكانة كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، ما شكل عصب المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في المنطقة.

أما عن عرض الرؤى المستقبلية، فإنه من المرجح عدم الاستقرار في النظام الإقليمي العربي؛ إذ تحتاج عملية الإصلاح والتغيير المنشودة وعودة الاستقرار للمنطقة، إلى سقف زمني.. وأمام تراجع القوة الأمريكية عن المنطقة، وإزاء الانشغال الأوروبي بالهموم الداخلية، فإن روسيا تنتهز الفرصة؛ لتعزيز نفوذها في المنطقة عبر البوابة السورية، واستعادة مكانتها كدولة عظمى في بنية النظام الدولي (2)

3- دراسة هاني (2022) بعنوان (الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة) (3):

هدفت الدراسة إلى توضيح آثار الحرب الروسية - الأوكرانية (2022) على الاقتصاد العالمي؛ وذلك من خلال عرض للواقع، واستخلاص الدروس من هذه الحرب.. وبعد التطرق لطبيعة كل من الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوكراني ومكانتهما عالمياً، وبعد عرض أسباب الحرب، وتقديم الدراسة لمختلف التداعيات الاقتصادية - التي نتجت عنها والتي أثرت على كل من روسيا وأوكرانيا وعلى الاقتصاد العالمي - توصلت الدراسة إلى: أنه رغم كون الحرب تدور بين طرفي الصراع، فإن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم؛ وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد.. إذ من المتوقع أن تُفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي؛ بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات..

¹ نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة

(دراسة حالة سوريا) 2010/2014" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، 2014م.

² نادية سعد الدين، "الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوي الكبرى في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، 11 فبراير 2016م.

³ هاني، منال (2022) الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،

4- دراسة عمارة (2022) بعنوان (تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري: محصول القمح نموذجاً)

هدفت الدراسة، إلى توضيح آثار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي - بصفة عامة - والاقتصاد المصري بصفة خاصة.. والتركيز على محصول القمح، الذي يُعد من المحاصيل الاستراتيجية المهمة، ويدخل في إنتاج الكثير من السلع الأساسية لدى المواطن المصري. ولقد اعتمدت الدراسة (المنهج الاستقرائي) من خلال تناول واقع الصراع الروسي الأوكراني، وأثره على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية. كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية من أهمها: أن الحرب الروسية الأوكرانية، تسببت في إعادة ترتيب المشهد العالمي من جديد - ليس فقط على الساحة السياسية - ولكن أيضاً على مستوى السلع الاستراتيجية المهمة، التي تصدرها كلتا الدولتين؛ فأصبح على الدول المستوردة البحث عن آفاق وأسواق جديدة، لتأمين احتياجاتها من السلع وخاصة الحبوب.. وقد تكونت تحت الحرب الفرصة لهذه الدول؛ لتعيد ترتيب استراتيجياتها الوطنية.

5- دراسة رمضان (2022م) بعنوان " تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية" (1)

هدفت الدراسة، إلى التعرف على تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي؛ وذلك من خلال دراسة الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا. وقد استخدمت الدراسة (المنهج الوصفي) وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أن الأزمة الروسية الأوكرانية، هي أزمة كاشفة لحقيقة الانتقال الذي قد يحدث في النظام العالمي؛ فالولايات المتحدة كانت تريد اندحاراً كاملاً لروسيا وحصارها وهزيمة إرادتها.. وإن ما يحدث هو بداية التحول، في اتجاه حدوث انتقال جزئي في النظام العالمي: من نظام القطب الواحد، إلى نظام متعدد الأقطاب، يضم - إلى جانب الولايات المتحدة، كدولة كبرى - كلاً من الصين، وروسيا التي أثبتت نفسها كقوة مراجعة، أو قوة مناوئة للولايات المتحدة، ولديها مقومات القوة الكبرى.. وقد تلحق بالدول الثلاث، دول أخرى في طريقها للصعود لقمة النظام العالمي.. وتؤكد الدراسة الطموحات الروسية، في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب؛

¹ - رمضان، زينب عبدالعال سيد (2022). تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية. مرجع سابق، ص 426-427.

وتكون هي أحد أقطابه مرتبطة بشكل كبير بسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، نظرا للمكانة التي تحتلها هذه المنطقة (1)

6- دراسة أبو حمور (2022) بعنوان (تداعيات التحولات والصراعات الدولية على الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة حالة حرب روسيا وأوكرانيا) (2)

هدفت الدراسة، إلى تحليل توصيف الأمن الغذائي فيما يتعلق بالدول العربية، إضافة إلى تداعيات الحرب الروسية_الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي؛ باعتباره قضية لا بد أن تحتل مكانتها الواقعية في برامج واستراتيجيات الدول والمجتمعات. واستخدمت الدراسة (المنهج التحليلي) من خلال تحليل توصيف الأمن الغذائي فيما يتعلق بالدول العربية.. وقد أشار التحليل إلى أن الدول العربية، بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.. كما أكد على أن تداعيات الحرب الروسية_الأوكرانية على الأمن الغذائي كانت كارثية؛ إذ تعتبر روسيا وأوكرانيا معا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية؛ ولذا فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، لا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى قفزة تاريخية في تكاليف الغذاء. وتوصلت الدراسة إلى: أن عدداً من الدول العربية سوف تتأقلم مع الآثار السلبية لهذه الحرب؛ بفضل الفوائض المالية التي ستحصل عليها من ارتفاع أسعار النفط، بينما ستعاني الدول غير النفطية من ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

1- نجاه مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010/2014)" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، 2014م).

2- أبو حمور، محمد. (2022). تداعيات التحولات والصراعات الدولية على الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة حالة حرب روسيا وأوكرانيا مجلة دراسات شرق أوسطية، مج26، ع100، ص83.

المبحث الأول

النظام الدولي ومراحل تطوره

إن التغيير سمة، ظلت ملازمة لكل الأجيال منذ بدء الخليقة، واختلفت وتيرة التغيير ومسارات مع اختلاف المراحل والأزمنة وفي مختلف الاتجاهات.. ولعل أكثر ما يميز القرن الحادي والعشرين، سرعة التغيير والتطورات والأحداث.. ولعل مرجع ذلك لشبكة المعلومات الدولية: الانترنت، والتقدم التكنولوجي، والأجهزة الذكية المختلفة التي أصبحت في متناول أيدي الأفراد والمؤسسات والحكومات.. هذا الأمر حتم إعطاء صورة للنظام الدولي أو العالمي، في قراءة للفاعول الدولية، والفاعول من غير الدول التي أصبحت أكثر فعلاً وتأثيراً، من الدول نفسها.. مع حفاظ الأخيرة على القيمة المعيارية في هيكلية النظام الدولي، وفي مخرجات المدارس الواقعية والواقعية الجديدة، التي ترى أن الدولة تبقى الوحدة الأساسية في النظام الدولي؛ لأن لها الشكل القانوني المتمثل بأركانها، بما يمكن أن تقاس فيه كل حركات التغيير، المتمثلة بالتعاون والصراع والتفاعل.

وقبل الخوض في الفواعل الدولية وغير الدولية - التي يتشكل منها النظام الدولي أو العالمي - فإنه من المهم الوقوف على أرضية خصبة تاريخية تسعفنا لفهم حركة تطور النظام الدولي؛ لفهم تراتبيته وفواعله الآنية والمستقبلية.

أولاً.. المقصود بالنظام الدولي:

يستخدم هذا المصطلح المشتق من تحليل الأنظمة، في سياقين اثنين في العلاقات الدولية؛ أولاً كوصف وثانياً كمستوى تفسيري للتحليل. فالنظام الدولي - بصفته فكرة وصفية - هو طريقة أخرى للإشارة إلى نظام الدول. وعلى صعيد الدولة، يمكن اعتبار الجماعات والمصالح ضمنها أنظمة فرعية. كما إن السياسة الخارجية وتصنع إزاء بيئة خارجية هي النظام الدولي.. وبما أن النشاط المتصل بصنع السياسة الخارجية وتنفيذها، يكون له أثر كبير على النظام، فإنه يشار إليه أحياناً بأنه "مسيطر على النظام الفرعي"

لقد نزع التحليل التقليدي للنظام الدولي، إلى التأكيد بشكل خاص على أهداف وتوجهات القوى العظمى؛ بوصفها شديدة الأثر على العمليات والنتائج.. ومن منطلقات نظامية، يعتبر الطرف الفاعل المتمثل بالدولة ذا أهمية كبيرة؛ بحيث إن إزالته من النظام، من شأنه أن يغير البنية مثلاً: من متعددة الأقطاب، إلى ثلاثية الأقطاب.

لقد كان الباحثون - الذين يبحثون في الأنظمة السياسية - يحددون عادة عمليتين منظميتين أساسيتين في الماضي والحاضر والمستقبل. وهاتان العمليتان هما الصراع والتعاون. وبما أنهما موغلتان جداً على صعيد النظام، فإن فرادى الدول تعتبرهما شيئاً "مُسلماً" به في صنعها للسياسة، وتكون استجاباتها من هذا المنطلق.. وفي السعي لمواجهة هذه العمليات المنتظمة، فقد انخرطت الدول في إيجاد الأنظمة وبناء المؤسسات..

لقد انتشرت المنظمات الدولية، مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، ونظيراتها الإقليمية في نظام القرن العشرين، ودار جدل ساخن حول المدى الذي يمكن فيه اعتبار هذه المنظمات أطرافاً فاعلة.. فمن المؤكد أن وجودها قد غيّر طبيعة النظام تغييراً جوهرياً، وجعل البعض يتحدثون عن نموذج الفاعل المختلط.

والمعنى الثاني - الذي يستخدم فيه النظام الدولي - هو تحديد المستوى المناسب للتحليل، الذي يجب إقامة الشروح عليه. ويمثل والتز (1979) (Waltz) وجيلبين (1981) (Gilpin) الكتاب الذين جادلوا بأن النظام الدولي، يحدد بشكل أساسي سلوك فرادى الفاعلين من الدول ضمن ميدانه. فالمهمة الأولى للتحليل، هي اكتشاف خصائص النظام، التي تشبه القانون، والتي يتعين على جميع فرادى الفاعلين أخذها بالاعتبار: فالأمن كثيراً ما يعتبر هدفاً أزلياً للدول؛ بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام.

ويستخدم أحياناً كمرادف لـ "international system" ويشير إلى نمط الأنشطة، أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول. وبهذا المعنى، فإن له عدداً من النعوت الرسمية: سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري.. ما يعطي منهجاً وانتظاماً للعلاقات الدولية. يستند النظام الدولي المعاصر إلى نظام الدول الأوروبي، الذي أنشئ في وستفاليا عام 1648: دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى، التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك وللنفاذ.

ثانياً.. سمات النظام الدولي:

من الممكن تلخيص سمات النظام الدولي بالتالي (1):

- 1- إشكالية الضبط والتنظيم؛ بعدم وجود سلطة عليا أمر وقاهرة، تعلو بإرادتها على الدول، تحتفظ بسلطة اتخاذ القرار.
- 2- خاصية اللاتجانس، فهناك فجوة دائمة تفصل بين الدول: في مجال توزيع الثروة والقوة، وكذلك العلاقة بين الشمال والجنوب.
- 3- الاعتمادية الدولية المتبادلة بين الدول، وزيادتها بمرور الزمن.
- 4- خاصية الجمع بين القطبية الأحادية والتعددية القطبية.
- 5- إن النظام الراهن هو نظام عالمي، رغم اعتماد المفهوم الشائع النظام الدولي، فعالمية العالم تضم وحدات دولية وفواعل غير دولية.

¹ - منعم صاحي العمار، منازعات الذات (هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير) "الولايات المتحدة نموذجاً"، كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين، المكتبة الوطنية، ط1، 2012، ص 117.

6- سمة السرعة في التغيير في كل مجال: فسرعة التغيير والتجدد تشكل أمراً أكثر صعوبة: للإنسان والدول على التكيف في ظل النظام العالمي.

7- سمة النظام الدولي على صعيد القوة يبقى نظام (أوليغارشي: حكم القلة) مجموعة السبع الكبار، تقوده على معظم المستويات، تتربع على قمته الولايات المتحدة؛ وذلك لما تتمتع من مقومات مكانة وتوظيف للقوة، وقدرة على التأثير بمدخلات المقومات، ومخرجات التفرد على المستوى الشكلي (1)

8- إنعدام السلطة الدولية، وإن وجدت فهي غير ملزمة، فالمجتمع الدولي رغم الاختلاف حول اصطلاح المجتمع على المنتظم الدولي.. إلا أن ما يهم هو اختلافه على المجتمع الداخلي؛ لوجود حكومة وسلطة ملزمة، أما النظام الدولي_العالمي، فما زال يفتقر الى السلطة الملزمة.

ثالثاً.. هيكلية النظام الدولي:

نحن في غنى عن الاسهاب والتفصيل التاريخي - لكيفية تشكل هيكلية النظام الدولي_العالمي - فإننا اليوم نعيش في عالم يتغير على نحو غير مسبوق؛ حتى أصبحت العديد من أدبيات العلاقات الدولية، تشير إلى العالم المعاصر اصطلاحاً بأنه: عالم متغير؛ كون التغيير يمثل الصفة الجوهرية الملزمة له.. ورغم اتفاقهم على هذا الاصطلاح، فإنهم يختلفون في الأسباب التي جعلت منه متغيراً: فالبعض يرجعه إلى (مخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية) التي يعيشها عالمنا المعاصر.. في حين أن البعض الآخر يرجعه إلى (التغيرات الدراماتيكية) التي شهدتها العالم بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، ودخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية، بحسب بعض المهتمين بالعلاقات الدولية، التي امتدت آثارها لتشمل العالم بأسره؛ للتمهيد لولادة نظام دولي جديد، على أنقاض نظام القطبية الثنائية. ومن الجدير بالذكر أن الجدل حول هيكل النظام العالمي لم ينقطع منذ اليوم الأول؛ لأن الوضع الدولي يتعد ويتغير مع الزمن.. وإذا ما تم النظر إلى النسق العام لتطور النظام الدولي، فإن من السهل تمييز ثلاثة نماذج من النظام الدولي توالى تباعاً.. وقد تم الإفصاح عن مسار التطور - الذي مر به النظام الدولي - وهو: نظام متعدد الأقطاب، نظام ثنائي القطبية، نظام أحادي القطبية.

وضمن هذا، فإن للنظام الدولي (بنياً) أو (هيكلًا: Structure) وهو عبارة عن مجموعة من الوحدات المستقلة، المتفاعلة بعضها مع بعض، في إطار هذا الهيكل.. ويتحدد بنيان النظام الدولي؛ وفقاً لدرجة توزيع الموارد وتركيزها، فضلاً عن ترتيب الروابط بين الوحدات: فقد يكون هذا البنيان (أحادي القطبية: Unipolar system) أو (ثنائي القطبية: Bipolar) أو (متعدد الأقطاب: Multi polar system) وتبعاً لطبيعة النظام الدولي، تتولد

ظروف معينة، تنعكس آثارها في شكل أنماط متكررة لسلوك الوحدة الدولية.. وفي هيكل النظام الدولي، يوجد مجموعة من الوحدات المختلفة في الحجم والتأثير، ويمكن تصنيفها إلى:

1- الدول:

التي يتفق عليها المعنيون في العلاقات الدولية بأنها: الفاعل الرئيس في هيكل النظام الدولي، لما تمتع به الدول بصفة السيادة؛ لأن الأخيرة تميز الدولة من غيرها من الجماعات الدولية (1) والواقع الموضوعي يشير أنه - من خلال معيار القوة - تنقسم الدول في هيكل النظام الدولي إلى:

أ- الدول العظمى:

وهي التي تمارس تأثيراتها في نطاقات متعددة - على مستوى العالم - كالولايات المتحدة.

ب- الدول الكبرى:

وهي التي تمارس تأثيرها في نطاقات محدودة، وهي ترغب بالقيام بدور عالمي، بيد أن قدراتها لا تتناسب ومقوماتها، أو بسبب تكلفة الدور: كفرنسا وبريطانيا والصين واليابان.

ج- الدول المتوسطة:

وهي التي تمارس تأثيراتها - في معظم أنماط التفاعلات - على مستوى الأقاليم، وليس بمقدورها أن تلعب دوراً عالمياً، لكنها تملك وسائل تمكنها من لعب دور إقليمي مثل البرازيل.

د- الدول الصغرى:

وهي التي لا تمارس تأثيرات ذات أهمية (خارج حدودها) ودائرة الجوار المباشر.. وهي تلعب دوراً محلياً: كنيكاراجوا، البحرين. ثم المنظمات الدولية.. وهي جماعات قائمة بموجب معاهدة بين عدد من الدول، وجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في إطار النظام الدولي.. ويتفق جميع المختصين في التنظيم الدولي، على أن المنظمات لاعب في العلاقات الدولية، إلا أنهم يختلفون في عدها لاعباً رئيساً أو ثانوياً (2)

2- الفواعل من غير الدول:

هناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين في العلاقات الدولية، حول إدراج هذه الفواعل في المضامين المتاحة.. وقسمت من وجهة نظرهم إلى (الجماعات الراديكالية) وهناك رأي يضعهم في قائمة (اللاعبين الثانويين) في النظام الدولي، كما ألمح إلى ذلك (الأستاذ في جامعة هارفارد: ريموند فيرنون) و (الأستاذ الدكتور: سعد حقي

¹ Alex L, George, Avoiding war: problems in international Crisis Management, (san Francisco, West view press, addition 2, 2001, pp 3-4.

² منعم صاحي العمار، النظام الدولي الجديد، قراءة في التغيير الانتكاسي، مجموعة باحثين، المتغيرات الدولية وحقوق الإنسان، ج 3، المركز الدولي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس ليبيا، 1994، ص ص 24-25.

توفيق) وهناك رأي آخر يعدمهم من الفواعل الرئيسية ويحددها بالحركات الراديكالية (الإرهابية) ذات البعد العالمي؛ لما كان للحركات الراديكالية (الإرهابية) من تأثير في الوحدات والأقطاب الكبرى والمؤثرة في النظام الدولي.. ومما يؤكد هذا الرأي هجمات 11 أيلول 2001 من قبل تنظيم القاعدة على أقوى دولة في العالم، التي تمثل الأحادية القطبية في النظام الدولي

3- الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporations)

وهي مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات: متحدة فيما بينها، بروابط استراتيجية وإدارة موحدة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، رغم أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها، تصمم في مركزها الرئيسي، الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم (1)

4- المنظمات غير الحكومية (NGO)

هي منظمة ذات مصلحة عامة، وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية. ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية. وهي كل رابطة أو حركة مشكلة - على نحو غير قابل للاستمرار - من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة؛ لغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح (2)

رابعاً.. مراحل تطور النظام الدولي:

المرحلة الأولى: 1648 - 1945:

مرحلة النشأة التاريخية: تبدأ هذه المرحلة من (معاهدة ويستفاليا) سنة 1648 التي أنهت الحروب الدينية، وأقامت النظام الدولي الحديث، المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها.. كما أخذت بفكرة توازن القوى؛ كوسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية.. وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى، وتسمى هذه المرحلة (مرحلة تعدد الاقطاب)

المرحلة الثانية: 1945- 1991 :

وهي مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية - وعلى وجه الخصوص - بين الولايات المتحدة قائدة الكتلة الغربية، و(الاتحاد السوفيتي: روسيا) التي تتربع على الكتلة الشرقية آنذاك، وكان النظام الدولي ثنائي القطبية.

1- سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 72. د. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 65.

2- عبد الكريم بكار، العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، دار الإعلام، عمان -الأردن، 2001، ص 125- 127.

المرحلة الثالثة: 1992 وما بعده:

ويمكن اختصار مراحل التغيير الدولي؛ إذ يصل هذا إلى (النظام العالمي الجديد) أو مرحلة القطبية الأحادية في العلاقات الدولية، أو ما يراه البعض من أن النظام الدولي في (مرحلة البلورة) لتأسيس نظام متعدد الاقطاب أو ثلاثي الاقطاب - بحسب وجهات النظر المتعددة - عند المتخصصين في مجال العلاقات الدولية: فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية (1991) أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الأب (1989 - 1993) النظام العالمي الجديد من خلال قوله "نحن نقف اليوم في لحظة فريدة وغير عادية؛ إذ تقدم الأزمة في الخليج الفارسي، فرصة نادرة للتحرك نحو فترة تاريخية من التعاون.. وتطبيق الهدف من إقامة (النظام العالمي الجديد) الذي يمكن أن ينشأ عنه أكثر حرية من تهديد الإرهاب" وكان بوش يبشر بقيام نظام عالمي، تكون فيه الولايات المتحدة لاعباً منفرداً على الساحة الدولية، والقوة الأولى في العالم، مؤكداً على سقوط (النظام القديم: نظام الثنائية القطبية) وسقوط الضوابط التي كان يسير عليها.

لقد ظهر نظام الأحادية القطبية؛ كنتيجة لانحيار نظام الثنائية القطبية: فانحيار الاتحاد السوفيتي، وعدم وجود منافس آخر في السيطرة على العالم، جعل الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية. واعتبر البعض الولايات المتحدة دولة فريدة من نوعها، من حيث "سرعة ظهورها، ومداهها العالمي، والطريقة التي تدار بها" (1) ولقد جاء نظام الأحادية القطبية بمرحلة جديدة لم يعاصرها العالم من قبل. فقد وضع هذا النظام العديد من المفكرين في حالة من الارتباك، نتيجة عدم توقعهم الوصول إليه؛ ما شكل صدمة عند البعض، أمثال الواقعي (كينيث والتز) الذي يؤمن بتوازن القوى، وضرورة وجود قوة أخرى في النظام الدول؛ من أجل الحفاظ على استقراره.

- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسياسية، عمان: الأهلية، 111، 1
<http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=188215>، 2016

المبحث الثاني

صور النسق الدولي

أولاً. نظام الأحادية القطبية: النظام الحالي:

تتناول هذه النقطة تحليل نظام الأحادية القطبية؛ من خلال التطرق إلى آراء ومبادئ المفكرين، الذين يدعمون بقاء هذا النظام على الساحة الدولية من جهة، والمفكرين الذين ينظرون لعدم قدرته على قيادة العالم، وضرورة وجود نظام آخر بديل، من جهة أخرى. وتجدر الإشارة، إلى أن الأفكار والمبادئ واللغة المستخدمة في هذا المبحث، تعبر في أغلبها عن المعتقدات التي يؤمن بها هؤلاء المفكرون، وينظرون لها.

ويتمحور الجدل الفكري القائم - بين مفكري العلاقات الدولية والعلوم السياسية - حول التساؤل عن قدرة نظام الأحادية القطبية على الاستمرار، في ظل التغيرات العديدة التي تجري على الساحة الدولية. ويتركز الحديث عن مستقبل نظام الأحادية القطبية في اتجاهين: هناك من يدعي أن نظام الأحادية القطبية، هو النظام الأمثل والأكثر ديمومة لقيادة النظام الدولي، وعليه سيبقى قائماً لفترة طويلة من الزمن. ويؤمن مفكرو هذا الاتجاه، أن وجود قوة واحدة تتحكم في سير السياسة الدولية أفضل، مقارنة بوجود العديد من القوى التي تتنافس فيما بينها؛ ما ينتج عنه الكثير من الخسائر والنزاعات التي لا تحدث داخل هذا النظام (1)

ولكن هذا الاتجاه يواجه بمعارضة مفكرين آخرين، يعتقدون أن نظام الأحادية القطبية، والقوة المطلقة المتمركزة بيد قوة واحدة، لا يتناسبان والتغيرات المختلفة التي تحدث في العالم، وأن هناك العديد من التحديات التي لا تستطيع دولة واحدة التصدي لها (2) ويرى مفكرو هذا الاتجاه أن المجريات الدولية تشير إلى أن العوامل - التي ساعدت في تشكيل البيئة المناسبة لظهور نظام الأحادية القطبية، واستمراره - لم تعد كما كانت، وأن البيئة الدولية تغيرت لتشمل معطيات جديدة، لا تستوعب البقاء تحت راية نظام الأحادية القطبية. ويستشرف بعضهم أن نظام الأحادية القطبية لن يصمد أمامها، وسيكون هناك تراجع في نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في قادم المستقبل. لقد بدأ المفكرون والمحللون، محاولة تعريف وتوضيح لماهية هذا النظام وخصائصه وطريقة تفاعله مع البيئة الدولية. وفي حين اعتبر البعض أن هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية مؤقتة، توصل البعض لقناعة: أن نظام

¹ See: John Ikenberry and Stephen Walt, "Offshore Balancing or International Institutions? The Way Forward to U. S. Foreign Policy," *Brown Journal of World Affairs* 14, No. 1 (Fall-Winter 2007): 13-23; Charles Krauthammer: "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70, No. 1 (Winter 1990-) 1991 21-33, and "The Unipolar Moment Revisited," *The National Interest*, No. 57 (Winter 2002-2003): 5-

² See: Randall Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (Follow U. S. Dominance," New York: Columbia University Press Foreign Affairs, 1998); 87, No. 3 (May and Richard Haass, "The Age of Nonpolarity: What Will - June 2008): 44-65

الأحادية هو النظام الأنسب لقيادة النظام الدولي. ويعرّف نظام الأحادية القطبية: بوجود قوة عظمى، وحيدة ذات امتداد عالمي قادرة على تنظيم، أو تنفيذ أي عمل سياسي، أو عسكري، في أي مكان في النظام الدولي. ويتميز هذا النظام بعدم وجود دول قوية، تستطيع منافسة القوة العظمى، التي يكون لديها القدرة على التحكم في سلوك الدول الأخرى في العالم (1)

كما يُجمل (جي جون أكنبيري) نظام الأحادية القطبية بأنه: ذلك النظام الذي "يحتوي دولة واحدة تضعها قدراتها الإجمالية، على نحو لا لبس فيه، في فئة مستقلة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى" ويعالج هذا القسم نظام الأحادية القطبية - من منطلق اعتباره النظام الأمثل - عبر نقاش أربع نقاط رئيسية، ترتبط فيما بينها ارتباطاً كبيراً، وهي: مجالات القوة التي يتم التطرق فيها - في نموذج بريجنسكي - لمجالات قوة الدول المجال الاقتصادي، والمجال العسكري، وتفاعل نظام الأحادية القطبية مع الدول في النظام الدولي، وغياب المنافسة. وسيتم، فيما يلي التعمق في نقاش مجالات قوة الدول، التي ذكرها زبغنيو بريجنسكي لمعرفة ما الذي يعطي دولة ما الأفضلية على غيرها من الدول؛ من خلال عرض ما تملكه الولايات المتحدة، وما حققته في كل مجال من هذه المجالات. وذلك على النحو التالي:

1- المجال الاقتصادي:

يعد الاقتصاد الأمريكي الاقتصاد الأكبر في العالم. ويتمتع الاقتصاد الأمريكي: بالقدرة على الابتكار، والاختراع، والبحث، والتطوير العلمي المستمر. وتمتلك الولايات المتحدة إمكانات اقتصادية متعددة: كالموارد الطبيعية الموجودة لديها - أو تلك التي تسيطر عليها - والموارد البشرية، سواء المحلية أو تلك الوافدة إليها، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الاقتصادية، التي تقوم على توظيف واستغلال هذه الموارد؛ وصولاً إلى اقتصاد تميز على غيره من اقتصادات الدول الأخرى. ولقد عملت الولايات المتحدة على تطوير قوتها الاقتصادية؛ حتى أصبح لديها قوة اقتصادية ضخمة: فقد تفوقت الولايات المتحدة في الكثير من الميادين الاقتصادية، وفرضت سيطرتها على التدفقات المالية والنفطية في العالم، وشكلت نظاماً عالمياً مرتبطاً بعملتها (الدولار) (2) ويشكل الفكر الاقتصادي الأمريكي محركاً رئيسياً في تطوير الاقتصاد الأمريكي؛ من خلال دعمه لاقتصاد السوق الحر، والمنافسة التجارية. ويعطي هذا الاقتصاد الحرية لتتقل المنتجات بين الدول، بدون وجود للقيود

¹- Robert Pape, "Soft Balancing against the United States," *International Security* 30, No1

²- غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 163، (2111)

التقليدية؛ الأمر الذي يعطي الحق لأي منتج صنع في دولة ما (كالولايات المتحدة) أن يصل إلى أوروبا وإفريقيا وآسيا.. دون تدخل مباشر من حكومات تلك الدول.

2- المجال العسكري:

تحتل الولايات المتحدة (المركز الأول) في ترتيب الدول من حيث القوة العسكرية. فقد أظهر الرد الأمريكي في الحرب العالمية الثانية - على الهجوم الياباني على بيرل هاربور عام (1941) - ضخامة القوة العسكرية للولايات المتحدة، والتي تمثلت وقتها في استخدام القنابل النووية. وتمتلك الولايات المتحدة - منذ انهيار الاتحاد السوفيتي - القوة العسكرية الأكبر في العالم؛ من ناحية العتاد العسكري والتطوير المستمر في مجال الأسلحة. ولقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء قوة عسكرية (هائلة) تعمل على تطويرها بشكل مستمر، ولم تتوقف عن الاهتمام بها، حتى بعد وصولها للمركز الأول في التطور العسكري. وتقوم الولايات المتحدة باستغلال قطاعها العسكري في إرساء قوتها في النظام الدولي. كما تخصص الولايات المتحدة ميزانيات ضخمة للإنفاق العسكري، بهدف مواكبة التطور، والبقاء القوة الأكثر تقدماً في العالم؛ وذلك وفقاً لإحصاءات نشرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام (2015)

3- تفاعل نظام الأحادية القطبية مع الدول في النظام الدولي:

يعتقد مؤيدو الأحادية القطبية أنها "أقل البنى إثارة لمخاطر الحروب" بحيث لا يكون هناك "خيارات أمام الدول - التي تأخذ مكان الطرف الثاني في العلاقة مع القطب الواحد - إلا مسايرة هذا القطب (علانية وضمناً) أو على الأقل، عدم الإقدام على أي فعل، قد يجلب إليها العداء المركز من جانب ذلك القطب". يُنظر إلى العلاقة بين القطب الأحادي - والدول في النظام الدولي - من خلال طبيعة هيكلية النظام الأحادي القطبية؛ إذ الحصة الإجمالية - من إمكانات القطب الأحادي - تضعه بشكل لا لبس فيه، في فئة مقارنة بجميع الدول الأخرى. ويقلل نظام الأحادية القطبية - بشكل كبير - من الحروب والصراعات على مركز القوة؛ بسبب التباين الكبير في الإمكانيات والقدرات التي يملكها القطب المسيطر، وتلك التي تحوزها الدول الأخرى في النظام الدولي. ويكون القطب الأحادي بذلك، القوة الأعظم القادرة على التحكم في سير الأمور في النظام الدولي. وتقوم الدول الأخرى بدورها بالانصياع لقرارات القطب الأحادي، أو على الأقل تجنب المواجهة معه قدر الإمكان. ويؤدي ذلك إلى ديمومة نظام الأحادية القطبية؛ بسبب حالة الاستقرار التي يخلقها في النظام الدولي (1)

¹ - وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، 11.

يشير الداعمون لنظام الأحادية القطبية، إلى أن النظام الأحادي يستطيع تجاوز واحتواء الأزمات والصراعات التي وقعت بها الأنظمة الدولية قبله: كالنظام الثنائي والنظام التعددي، وبالتالي فإن العلاقات القائمة بين القطب الأحادي - والدول الأخرى في النظام الدولي - ستكون مستقرة نوعاً ما، وخالية من الحروب والصراعات، خلافاً للأنظمة السابقة؛ بسبب تركيز القوة في هذا القطب. ويؤدي تركيز القوة هذا، إلى أن يكون نظام الأحادية القطبية، أكثر أماناً، وأقل تكلفةً من النظام الثنائي، أو النظام المتعدد القطبية؛ لأنه يزيد من فرص تحقق السلام؛ بسبب انعدام التنافس بين الدول على الهيمنة على النظام الدولي.

تعتمد العلاقات بين الدول على السياسة الخارجية، التي تعد أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها، في إظهار سياساتها ومواقفها، تجاه الدول الأخرى وتجاه الأحداث التي تجري على الساحة الدولية. وتسعى الولايات المتحدة - بسياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى - لتحقيق أربعة أهداف: أولاً: منع أي قوة من الصعود ومن منافستها، وثانياً: القضاء على الإرهاب، وثالثاً: الحفاظ على نظام اقتصادي دولي مفتوح، ورابعاً: نشر الديمقراطية. وينظر نظام الأحادية القطبية للدول الأخرى في النظام الدولي؛ على أنها تخضع لقوانينه، وأنها يجب أن تكون أقل منه قوة، وألا تنافسه على السيطرة على النظام الدولي.

تقوم الولايات المتحدة بتبني استراتيجيات مختلفة؛ لتحقيق الأهداف السابقة، ولتحافظ على دور أمريكي عالمي، في ظل التغيرات الكثيرة التي يشهدها العالم. وقد أشارت وزيرة خارجية سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية - هي كوندوليزا رايس 2005-2009 - إلى أن هذه الاستراتيجية، تتمثل في عدة أمور منها: بناء قوتها الداخلية، والعمل على صياغة نظام دولي يمكن من مواجهة التحديات الدولية، وتعزيز الشراكة مع الحلفاء، والبحث عن شركاء جدد، وإحداث تحول في الدبلوماسية الأمريكية، والتركيز على الجانب العلمي، ودعم الاقتصاد الأمريكي، وإعادة التركيز على جوهر النموذج الأمريكي.

4- غياب المنافسة:

يرتبط غياب المنافسة - في نظام الأحادية القطبية - بطبيعة هيكلية النظام، والإمكانات الضخمة التي يمتلكها القطب الأحادي. ويؤكد وليم وولفورث - كما ذكر سابقاً - أن نظام الأحادية القطبية، يؤدي إلى السلام؛ لغياب مصدر مهم من مصادر الصراع، وهو التنافس من أجل فرض الهيمنة، والانفراد بزعامة النظام الدولي. وعليه، سيكون التنافس بين القوى الكبرى أقل، وستحاول الدول الأخرى، بدورها، مجارة هذا القطب.

يعتقد البعض - أمثال وولفورث - أن نظام الأحادية القطبية، هو نظام قائم على التقليل من الحروب، مقارنة بنظم الثنائية القطبية أو التعددية القطبية. وأنه في حال اعتقدت الدول - الواقعة تحت سيطرة قوة مهيمنة - أن

هذه القوة ستوفر درجة من النظام، وأن وجود التنافس سيكون مزعزعا للاستقرار، فإنهم عندئذ قد يدعمون نظام الأحادية القطبية (1) كما يظهر أن الفرق الكبير بين قدرات القطب الأحادي - والدول الأخرى - يجعل فكرة منافسته أمراً مستبعداً.

إن ما تمتلكه الولايات المتحدة - من مصادر قوة - جعل منافسة الولايات المتحدة أمراً صعباً. ويعود ذلك للفرق بين ما تمتلكه الولايات المتحدة من مصادر القوة: الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والحضارية.. مجتمعة - من ناحية - وبين ضعف المنافسين المحتملين على الساحة الدولية، وعدم امتلاكهم لعناصر القوة المختلفة، والمشاكل التي تواجههم سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من ناحية ثانية.

كما تحتل روسيا الاتحادية، مكانة المنافس الأكثر قدرة على منافسة الولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية؛ لوقوعها في المرتبة الثانية - بعد الولايات المتحدة - في ترتيب الدول؛ بناءً على القوة العسكرية. ولكن الإرث العسكري الذي تملكه روسيا - مع المشاكل الاقتصادية الكبيرة - التي تمر بها، سيكون عائقاً أمام قدرتها على منافسة الولايات المتحدة، في التطوير المستمر للقطاع العسكري..

ويمتلك الاتحاد الأوروبي بعض القدرات، التي تؤهله للمنافسة على قيادة النظام الدولي: فقد يستطيع الاتحاد الأوروبي تشكيل قوة إقليمية قوية، تنافس الولايات المتحدة؛ لامتلاكه لنواتج قومي مرتفع وسوق مشتركة. ومع ذلك، فإن عملية التوحيد السياسي لن تكون بالأمر السهل. وتؤثر تالياً في قدرته على صياغة قرار سياسي موحد، وتجعل منافسته للولايات المتحدة - ونظام الأحادية القطبية - أمراً صعباً (2) ولا يضمن تجمع هذه الدول - بعضها مع بعض - بالضرورة استمرارها على ذات الحال. ويؤكد ذلك الاستفتاء، الذي أجرته المملكة المتحدة في العام 2008 الذي أعلنت نتيجته لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعتبر المملكة المتحدة أحد أهم الأعضاء في هذا الاتحاد، لكنها ارتأت أن مصلحتها، تكمن في الانسحاب حفاظاً على مصالحها القومية.

ثانياً. نظام الثنائية القطبية:

تتناول هذه النقطة نظام الثنائية القطبية؛ من خلال عرض آراء ومبادئ المفكرين، الذين يدعمون هذا النظام كبديل لنظام الأحادية القطبية. وتجدر الإشارة إلى أن الأفكار والمبادئ واللغة المستخدمة في هذا البحث، تعبر - في أغلبها - عن المعتقدات التي يؤمن بها هؤلاء المفكرون وينظرون لها. يرى منظرو نظام الثنائية القطبية، عدم ديمومة نظام الأحادية القطبية، وأن النظام الثنائي هو النظام الأمثل لقيادة النظام الدولي (3) وحسب

1- محمد يوسف الحافي، الهيمنة 144. الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في The Unipolar Era: Why

American Power Persists, فلسفة السياسة (Beckley), بيروت.

2- ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة 201- الأمريكية. 62x. <http://www.sipri.org/media/pressreleases/2016/mile> 129, [ap] وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، 35. منقول من

3 - جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، 62

اعتقادهم، فإن ذلك يعود - بشكل أساسي - إلى نظرية توازن القوى، التي تضمن استقرار النظام الدولي، وتقاسم أعبائه بين قوتين دوليتين عظميين، يشكلان نظاماً دولياً، قائماً على وجود قطبين يسيطران على الساحة الدولية. ويكثر الحديث بين المفكرين، حول انتقال القوة في العالم: من مراكزها في دول الغرب، إلى دول الشرق بحيث بدأت تظهر قوى دولية جديدة، تحاول منافسة القوى التقليدية (1) ويرجح بعض الباحثين أن تكون الصين هي المنافس الأقوى أمام الولايات المتحدة، كإحدى الدول الصاعدة والساعية للحصول على المزيد من السلطة في النظام الدولي. وسيتم - في سياق هذا البحث - استخدام مصطلح (صعود) وليس (تطور) في وصف الصين؛ إذ مصطلح (الصعود) لدولة ما، يرتبط بشكل كبير بقدرة هذه الدولة على الوصول، والحصول على مكاسب مادية ومعنوية - تتعلق بمركزها في النظام الدولي - مقارنة بالقوى الأخرى الموجودة فيه.

يرى يان شيتونج: أن نظام الثنائية القطبية في طور التشكل، من اتساع الفجوة بين الصين والولايات المتحدة من جهة، والدول الأخرى من جهة ثانية. ولا يشبه النظام الثنائي - بين الولايات المتحدة والصين - نظام الثنائية القطبية، الذي كان سائداً، خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي. فقد تمحور ذلك النظام - في حينه - حول احتواء القوة السوفيتية، أما النظام الثنائي الحديث، فيقوم على أساس (إعادة التوازن) ويتناول بعض الباحثين صعود الصين، على أنه صعود سلمي، يشمل حدوث تطورات في مركز هذه القوة الجديدة في النظام الدولي.. ويضمن عدم وجود عداء بين الصين، وكل من جيرانها والقوى الأخرى الموجودة على الساحة الدولية. وستقوم الصين (بنظرهم) باستغلال الاختلاف الأيديولوجي بينها وبين الدول الأخرى؛ للبحث عن السلام والتنمية والتعاون مع جميع دول العالم (2)

أما البعض الآخر، فيرى أن صعود الصين ليس بالإمكان أن يكون صعوداً سلمياً، بل ستقوم الصين باستغلال قوتها الاقتصادية، في بناء قوة عسكرية تنافس الولايات المتحدة؛ بهدف توسيع نفوذها في منطقة آسيا، وجعلها منطقة تتبع للنفوذ الصيني. وستسعى الصين للوصول إلى الهيمنة الإقليمية، وإخراج الولايات المتحدة من آسيا (3).

لقد مر العالم - فيما مضى، في فترة بعد الحرب العالمية الثانية عام (1945) إلى نهاية الحرب الباردة - بتجربة نظام الثنائية القطبية.. وتميز هذا النظام، بوجود قطبين متصارعين على فرض الهيمنة والنفوذ حول العالم، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية (الكتلة الغربية) والاتحاد السوفييتي (الكتلة الشرقية).

¹ محمد المومني، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين، دار الكتاب الثقافي، 8005، 002.

² - Raquel Vaz-Pinto, "Peaceful Rise and the Limits of Chinese Exceptionalism," *Revista Brasileira de Política Internacional* 57, (2014), 210.

³ - L.I.U. Qianqian, "China's Rise and Regional Strategy, Power, Interdependence and Identity," *Journal of Cambridge Studies* 5, No. 4 (2010), 81.

وتأرجحت العلاقات الدولية في هذه الفترة، بين التوتر والانفراج، دون التحول إلى مواجهة حربية حقيقية. وقد أسفر انتهاء الحرب الباردة، عن ظهور نظام الأحادية القطبية، الذي اعتقد البعض أنه سيكون عبارة عن مرحلة انتقالية لنظام دولي آخر.. إلا أن هذا النظام الأحادي، بدأ يفرض نفسه على النظام الدولي؛ ليشكل نظاماً جديداً على الساحة الدولية. وعلى الرغم من تأكيد البعض - كما أسلفنا الذكر - أن النظام سيستمر، فإن هناك العديد من المفكرين، الذين لا يرون أفقا لاستمراره، ويجدون في الثنائية القطبية، النظام الأمثل لقيادة النظام الدولي بسبب (توازن القوى) الذي يقوم عليه.

ويعرف نظام الثنائية القطبية بأنه: نظام دولي، يعتمد على توازن القوى بين قوتين عظميين. ويعتبر أحد خيارات الأنظمة الدولية المستقرة. ويتميز النظام الثنائي، بوجود مركزين كبيرين للقوة: إما دولتين عظميين، أو تحالفين كبيرين، يسيطران على السياسة الدولية. ويرى منظرو نظام الثنائية القطبية، أنه (أسهل) مقارنة بالأنظمة الدولية الأخرى، ويعتبرونه من أكثر الأنظمة الدولية استقراراً. فقد أسهم بشكل كبير، في غياب الحروب بين القوتين العظميين في فترة الحرب الباردة. ويعتبر نظام الثنائية القطبية أقل استنزافاً للموارد، مقارنة بالأحادية القطبية. ويعود ذلك إلى أن وجود دولتين تديران العالم، سيعمل على تقسيم المهام والأعباء بينهما، وسيحد من جموح أي منهما، وهنا تكمن فكرة توازن القوى. ويتميز نظام الثنائية القطبية؛ بكونه نظاماً يحد من العنف في العلاقات بين الدول، من خلال أربعة عوامل رئيسية:

أولاً: وجود قوتين مسيطرتين على النظام الدولي، ما يؤدي إلى زيادة قدرتهما على تحقيق الاستقرار الدولي. وثانياً: وجود التنافس الحاد بين القوتين المسيطرتين، الذي ينتج عنه المتابعة الحثيثة لأي تغير في ميزان القوة. وثالثاً: وجود تفاهم بين القوتين المسيطرتين على إطار معين؛ من أجل التعامل مع الأزمات الدولية. أما رابعاً، فهو اعتبار التغيرات المحدودة في ميزان القوى، لا تؤثر كثيراً على الخصائص العامة له.

ثالثاً. نظام التعددية القطبية:

تعرض هذه النقطة آراء ومبادئ المفكرين، الذين يدعمون نظام التعددية القطبية، كأحد خيارات النظام الدولي الجديد، كبديل لنظام الأحادية القطبية. وتجدر الإشارة، إلى أن الأفكار والمبادئ واللغة المستخدمة في هذا المبحث تعبر - في أغلبها - عن المعتقدات التي يؤمن بها هؤلاء المفكرون، وينظرون لها؛ إذ يثار نقاش بحثي يتعلق بالتعددية القطبية، مبني على الاعتقاد ببداية تراجع الولايات المتحدة، وصعود العديد من القوى الدولية الأخرى، وتزايد نفوذها في السياسة الدولية. فقد درج خطاب التعددية القطبية في السياسة الخارجية الصينية، منذ أواخر عام. وتعتبر روسيا، أن تعزيز التعددية القطبية - في النظام الدولي - أحد أهم أهداف سياساتها الخارجية.

وتعلن مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بياناتها الرسمية - من وقت لآخر - أن النظام الدولي اليوم، هو نظام متعدد الأقطاب (1)

ويرى منظرو نظام التعددية القطبية عدم ديمومة نظام الأحادية القطبية، وأن الولايات المتحدة في انحدار: فالولايات المتحدة - بقدر ما هي قوية - لديها أزمات" ويعتبرون أن النظام المتعدد، هو النظام الأنسب لقيادة النظام الدولي؛ إذ يعتمد على مبدأ توازن القوى (الأقطاب) بدون وجود قوة سياسية واحدة، تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام الدولي، بالإضافة إلى عدم قدرة قوة واحدة - من هذه القوى - على تخطي أو مساواة القوى الأخرى. وتتسم العلاقات بين هذه القوى، بأنها علاقات صراع وتنافس في الغالب. وحسب اعتقادهم، فإن صعود العديد من القوى العظمى - بجانب الولايات المتحدة، باعتبارها أقطاباً في النظام الدولي - يسهم بشكل أساسي في تشكيل نظام التعددية القطبية.

1 - مفهوم نظام التعددية القطبية:

ترى (ترين فلوكهارت) أن النظام الدولي الحالي يتغير، نحو شكل جديد من أشكال النظام الدولي، وصفته بأنه (نظام متعدد النظم) وتشير التطورات السياسية في النظام الدولي إلى هذه التعددية - وما تحتويه من تحولات في توزيع الموارد المادية - إلى أن القطب المسيطر المتمثل بالولايات المتحدة، أصبح يقلل من استعراض قوته في العالم. في الوقت الذي تذهب فيه الدول الأخرى، نحو زيادة قدراتها على التصرف بشكل أكثر استقلالاً؛ سعياً نحو تحقيق مصالحها الخاصة.

ويقصد بنظام التعددية القطبية، وجود أكثر من قوتين عظميين في النظام الدولي، تمتلك من مصادر القوة: الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والحضارية، ما يؤهلها للمنافسة على الساحة الدولية. ويهيمن كل من التنافس، والتعاون بين هذه القوى على السياسات في النظام الدولي. وتشير التعددية القطبية (كمرحلة) إلى الحالة التي تتوفر فيها ثلاث من القوى الدولية العظمى، أو أكثر (2) إذ يعتبر النظام الدولي - في القرن التاسع عشر - المثال التقليدي على تلك المرحلة. ولا يتم التركيز في نظام التعددية القطبية على المستويات العسكرية_السياسية فقط، فإن دراستها منفردة تؤكد نتيجة مفادها، بقاء النظام الدولي أحادي القطب تحت زعامة قوة واحدة. ويتم النظر إلى القوة في جميع المستويات: كالصناعية، والمالية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية،

¹ - (Goedele De Keersmaeker, "Multipolar Myths and Unipolar Fantasies," *Egmont Security Policy Brief*, No. 60 (February 2015), 1-2.

¹ - أحمد جميل عزم، "موقع روسيا في الساحة الدولية"، جريدة الغد، (آذار 2016 الدخول بتاريخ 11 نيسان 2016) <https://goo.gl/2cdHcb>

والتكنولوجية، وتحولاتها.. بعيدًا عن هيمنة القوة المنفردة (الهيمنة الأمريكية) وانتقالها إلى عالم (ما بعد أمريكا) وهو عالم تتحدد توجهاته وملامحه؛ عن طريق عدة قوى في أماكن متعددة.

تعد تركيبات القوة في نظام التعددية القطبية، أقل حدة من غيرها من النظم الدولية؛ فهي تظل مرهونة بالحيرة المربكة، التي تربط السياسات الخارجية. وهو ما يُظهر أهمية كل مجال من مجالات القوة؛ فالتفوق في القدرات العسكرية وحده مثلاً، لا يكفي لإحداث التأثير المطلوب، وعدم المساواة في القدرات العسكرية، لا يكفي لخلق فجوة في استقرار هذا النظام. فالتفوق في القوة العسكرية - وحتى الاقتصادية - في نظام التعددية القطبية، لا يعطي أفضلية لأحد الأقطاب على الآخر؛ لأن الدول الأضعف - في هذا النظام - يمكنها التجمع، والتحالف مع الآخرين ضد هذه القوة. ويعيد نظام التعددية القطبية سياسات توازن القوى إلى الساحة الدولية، التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر، وفي بدايات القرن العشرين. وتتميز التعددية القطبية: بأنها تعتمد على عامل الدبلوماسية بمعنى "أن ما يتوجب عليك القيام به معي، أهم من ماذا تستطيع عمله لي؛ لأنه لا يوجد أحد منا سيكون قادراً على القيام بشيء دون الآخر" ويعتبر التعاون - في نظام التعددية القطبية - أمراً مهماً جداً، ينطوي على كيفية تصرف القطب الواحد، ضمن أقطاب متعددة. مع الأخذ بعين الاعتبار، أن التعددية القطبية، تسمح لأي قطب بتحدي أي قطب آخر في المنظومة. فالعلاقات بين الأقطاب تُبنى على: الحاجة والفعالية والمصلحة. وتنتج التعددية القطبية نظام (توازن قوى) تتنافس فيه العديد من القوى العظمى بعضها مع بعض؛ من أجل القوة، والمركز، والأمن. وبهذا، يسود نمط التوافق والمساومات؛ بحيث لا توجد أيديولوجية واحدة أو أيديولوجية مهيمنة، بل توجد مرونة تتسع لتنوع فكري كبير دون جمود أيديولوجي (1) وتتفق أغلب الأدبيات، على وجود (خمسة أقطاب) في نظام التعددية القطبية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وأضيفت إليها لاحقاً الهند.

2- سمات نظام التعددية القطبية:

يرى بعض المفكرين، أن تعدد الأقطاب يضمن تحقيق الاستقرار الدولي. فالتعددية القطبية، توفر فرصاً أكبر للتفاعل بين الدول، ما يزيد من العلاقات الدولية السلمية. وتتشكل التحالفات - بين الدول - بما يتناسب وكل قضية على حدة، فتستطيع الدولة أن تكون لها تحالفاً عسكرياً مع دولة ما، وتحالفاً اقتصادياً مع دولة أخرى.. ما يؤدي إلى وجود علاقات متبادلة ومتشعبة ومتقاطعة بين الدول، وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار. وأيضاً، يقل اهتمام الدول بتفاصيل أعمال الدول الأخرى؛ بسبب كثرة اللاعبين والعلاقات المتداخلة معهم، ما يؤدي إلى

¹ (1) مصطفى علوي، "القطب المنفرد، الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام الدولي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (كانون الثاني الدخول بتاريخ 11 نيسان 2016)، <http://www.acrseg.org/36519>

تساؤل احتمالات تصاعد أي عداوة، إلى حالة حرب. ويحجم سباق التسلح؛ بحيث إن أي زيادة في تسلح دولة ما، لن يفسر على أنه موجه إلى القطب المضاد، كما يحدث في الثنائية القطبية.

رغم أن التسلح - في نظام التعددية القطبية - يعتبر أقل خطراً من التسلح في نظام الثنائية القطبية؛ لأن الخطر الذي يهدد استقرار نظام التعددية القطبية، يكمن في انتشار الأسلحة النووية بين الدول (1) وعليه، يتطلب وجود أي خوف من القوة العسكرية لدولة ما، أن يحصل تعديل سريع في التحالفات. فالفكرة تقوم على توازن التحالفات والتقليل فيما بينها؛ للوصول إلى توازن القوى المطلوب، الذي يضمن السلم في النظام الدولي. وترى الواقعية التقليدية، أن التعددية القطبية هي الحل للحد من المنافسة في التسلح؛ من خلال خلق بيئة دولية سلمية، أكثر من غيرها من الأنظمة. فمواجهة ازدياد التسلح لدى دولة ما، لا يقتصر على الدولة المعارضة لها، بل إنه يمتد إلى جميع أطراف النظام. ويتميز نظام التعددية القطبية، بأنه نظام مرن يوفر العديد من الفرص التفاعلية بين أقطابه؛ إذ يوجد عدد كبير من العلاقات الديناميكية، الممكنة في هذا النظام. ويؤمن الواقعيون التقليديون، أنه طالما توجد حرية في تنقل القوى من تحالف إلى آخر، ستفضل هذه القوى سياسات توازن القوى.

3- أقطاب نظام التعددية القطبية:

تتفق معظم الأدبيات، على وجود عدة أقطاب في نظام التعددية القطبية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهند. ويتطلب نظام التعددية القطبية - من الصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهند - أن تبذل جهوداً هائلة، من أجل منافسة القدرات الأمريكية؛ إذ طبيعة استقرار نظام التعددية القطبية، يعتمد على عدم قدرة أي قوة منفردة من السيطرة على الآخرين. ويتوقع من هذه القوى، العمل على تغيير النظام الدولي، التي تظهر رغبتها في الحصول على مركز مرموق في النظام الدولي، والوصول للقوة، التي تمكنها من التأثير في السياسات الدولية. وسيتم فيما يلي التعمق في أقطاب نظام التعددية القطبية؛ من خلال دراسة المجالات: الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والحضارية، وكذلك السياسة الخارجية التي يتبعها كل قطب بناءً على الأربعة مجالات للنموذج العالمي التي أوردها بريجنسكي (2)

¹) (Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," *World Politics* 16, No. 3 (April 1964), 403-404

(1) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، (عمان: الأهلية، 41-35).

المبحث الثاني

المكانة الدولية والأهمية الاستراتيجية لروسيا الاتحادية

ومستقبلها في النظام الدولي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني للاتحاد السوفيتي السابق؛ باعتبارها أكبر الجمهوريات المستقلة، من حيث المساحة والسكان والنتاج القومي والقوة العسكرية، ولم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة (1) في الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي السابق في مجلس الأمن، بعد التشاور مع باقي أعضاء رابطة الدول المستقلة.

وعلى هذا الأساس، امتلكت روسيا مجموعة من عوامل القدرة، التي تؤهلها للقيام بدور كبير في الساحة الدولية. فإذا ما حاولنا النظر إليها - من زاوية عناصر قوة الدولة - سنجد أنها تمتلك مواد هائلة لم تستثمر بعد، من شأنها جعلها واحدة من أغنى دول العالم، إذ ما استثمرت بنحو جيد. أما من الناحية الجيوسياسية، فروسيا الاتحادية في حقيقة الأمر، هي قلب أوراسيا وجناحها، وفقا للنظرية الأوراسية التي تعد واحدة من أهم النظريات الجيوبولوتيكية البارزة، فهي تشكل القلب القريب جدا من قوس النفط، وقوس الأزمات في آن واحد، وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، فإن ذلك كله، سيجعل روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسة على الساحة الدولية (2)

إلى جانب ذلك، ورثت روسيا - بعد خمسة وسبعين عاماً من النظام الاشتراكي - العديد من المشاكل، وقد ظهرت هذه المشاكل في الصراع الذي دار بين البرلمان (مجلس النواب: الدوما) والرئاسة التي استحوذ عليها بورس يلتسن. وهكذا حل يلتسن البرلمان بالقوة العسكرية، واعتقل نوابه، وفرض دستوراً جديداً عرف بدستور العام 1993، الذي أعطاه صلاحيات واسعة للتصرف في خطته الإصلاحية ضمن نظام رئاسي قوي (3) إذ أعلن الدستور الجديد روسيا: جمهورية ديمقراطية فدرالية، يتم توزيع الصلاحيات والسلطات فيها بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكن مع صلاحيات واسعة للرئيس، تفوق ما كان موجوداً في الدستور القديم الذي كان معمولاً به في النظام الشيوعي، وعدل أيام غورباتشوف. ورغم أن الدستور الجديد منح الرئيس الكثير من

(1) معتز محمد سلامة، امن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، مجلة السياسية الدولية، العدد 121، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر- فبراير 1995، ص23.

(2) لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العربية، أبو ظبي، 2005، ص67.

(3) مجموعة من الباحثين، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص94.

الصلاحيات، وأدى إلى استقرار الوضع السياسي داخل روسيا، فإن مخططات يلتسن وسياساته، واجهت معارضة البرلمان الجديد.

موقع روسيا في المحيطين الإقليمي والدولي:

لم تكن روسيا استثناءً من بين الدول الأوروبية، وربما كان تميزها في سعيها للتوسع الجغرافي والتمدد الجيوسياسي، فقد عرفت معظم الدول الأوروبية هذه السياسة؛ تبعاً لقوتها أو ضعفها العسكري. أما بالنسبة لروسيا بالذات، فقد غيّرت هذه الدولة ثوبها الجغرافي، وبدلت حدودها - خلال الألف سنة الماضية - عدة مرات.

وتنشأ الدولة عادة - وفق القانون الدولي العام - إما من العدم، والمقصود: استقرار جماعة من الناس فوق إقليم غير مأهول، أو مأهول من أناس بدائيين تطوروا من الناحية السياسية؛ بحيث استكملوا عناصر إنشاء الدولة، وهي: السكان والإقليم والنظام السياسي، أو تنشأ نتيجة تفكك الدولة، وتوزعها على دول صغيرة، أو بانفصال دولة أو أكثر عن نظام تعاهدي أو اتحادي، أو عبر استفتاء على إقليم مستعمر أو تابع، وإما عن طريق نشوء دولة، عن طريق انضمام دولتين أو أكثر بعضها إلى بعض؛ لتكوين دولة اتحادية. كما يمكن أن تنشأ؛ عن طريق تنفيذ صك قانوني، أو معاهدة دولية، أو قرار صادر عن هيئة دولية (1)

ويصنف الكثير من المهتمين بدراسة العلاقات الدولية، العالم إلى: مناطق حسب مدى تغلغل وتأثير القوى الكبرى فيها، والتي اصطلح على تسميتها مناطق نفوذ، والتي تختلف من حيث درجة خضوعها وتبعيتها للقوى الكبرى، وبحسب ما تشكله من أهمية لتلك القوى لجهة (2)

إن النظم الإقليمية الواقعة - في الدائرة الجيوبوليتيكية الحيوية للقوى الشائعة في النظام الدولي - تميل للخضوع لإحدى هذه القوى، أو تعمل معها بتنسيق تام. كما إن النظم الواقعة خارج المناطق الجيوبوليتيكية الحيوية - والتي تشكل أهمية للدول الكبرى أو إحداها - تدخل في علاقة تبعية جماعية، مثل مجموعة الآليات بالنسبة للولايات المتحدة. بينما النظم الواقعة على الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي للدول الكبرى، تتمتع باستقلال نسبي، مع أن هذا الاستقلال خاضع للموازن الاستراتيجية السائدة في النظام الدولي. وفي ضوء ما تقدم سوف نقسم هذا المبحث إلى نقطتين أساسيتين:

(1) محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعة للطباعة والنشر، 1999، ص 141-142.

(2) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، 2011 سبتمبر / أيلول، العدد 338، ص 76.

أولاً. روسيا في المحيط الإقليمي:

ترتبط العلاقة - بين النظام الدولي والنظم الإقليمية - في جوانب عدة مشتركة، من أهمها الجانب الاقتصادي والجانب الأمني: فالأمن الإقليمي، هو أحد أهم دعائم الأمن الدولي والأمن العالمي. وبما أن الأمن، هو المقصد والمبدأ الأول من المقاصد والمبادئ الرئيسة المنشئة لهيئة الأمم المتحدة - في فصلها الأول من مادتها الأولى، من فقرتها الأولى - فقد أفردت الأمم المتحدة دوراً بارزاً في دعم تلك التوجهات. إذ أعطى ميثاقها المنظمات الإقليمية حق الأمن الإقليمي، وأقرَّ صراحة أهمية الحفاظ على الأمن في مستواه الإقليمي؛ باعتباره مسؤولية مشتركة بين الدول في الإقليم. ولقد أجاز للمنظمات الإقليمية العاملة في مجال الأمن، تعزيز الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية؛ إذ أوضح ذلك في الفصل الثامن من الميثاق في المادة 52: الفقرة الأولى، بالنص على أن: ليس في هذا الميثاق، ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج - من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين - ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها، ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها، متلائمين مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويمكننا من خلال المعايير الخمسة الأساسية المذكورة، ملاحظة التحكم بالعلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي وفقاً للآتي:

1. إمكانات أو قدرات النظام الإقليمي، فالعلاقة بين النظامين تكون عكسية، أي كلما كانت قدرات النظام الإقليمي قليلة، زادت فرص تأثير النظام الدولي.
2. حجم وكثافة المصالح الدولية في النظام الإقليمي: إذا كانت مصالح القوى الدولية المسيطرة في النظام الدولي عميقة ومتنوعة، وذات أهمية استراتيجية، في أحد النظم الإقليمية، فإن التحولات التي تحدث في النظام الدولي، تؤدي إلى تحولات قوية في تلك النظم.
3. شكل الارتباطات الدولية الإقليمية، والتي تمثل تلك العلاقات المتنوعة؛ نتيجة للتفاعلات كافة، وحجم القضايا: السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والثقافية بينها، أو بحكم التجاور الإقليمي، مع قوى دولية ذات التأثير العالمي.
4. التماسك البنوي للنظام الإقليمي، يكون محكماً في تكوينه؛ أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي، بحيث يكون تأثير التحولات الدولية فيه محدوداً.

5. وجود قيادة إقليمية: إن وجود قيادة إقليمية شرعية متفق عليها - وتحظى بالتأييد من قبل الوحدات في النظام الإقليمي - يؤدي إلى انخفاض درجة التأثير في التحولات الدولية، أما العكس فسوف يزيد من التأثير في التحولات الدولية (1)

لهذا، تعتبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية. وبالتالي كان من الطبيعي أن تعطي روسيا للدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، حيزاً خاصاً؛ لكونها منطقة نفوذ، وإحدى بؤر الاهتمام الأساسية للاستراتيجية الروسية، وإن تهتم أيضاً بدول الجوار، كما كان في عهد الاتحاد السوفيتي السابق.

وعلى هذا الأساس، مارست روسيا شتى الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية؛ لجعل هذه الدول تدور في فلكها، ولا تتباعد عن سياستها. وكانت ترغب بأن تكون علاقتها بدول الاتحاد السوفيتي السابق، أكثر شبهاً بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول اللاتينية وأمريكا الوسطى والكاريبية. وقد شبّه الكثير من المحللين، مبدأ الخارج القريب والخارج البعيد في السياسة الروسية، بمبدأ (مونرو) وعلاقة الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية (*) لقد حدد القانون الدولي العام حقوق الدولة: بحق البقاء والحق في الحرية والاستقلال، وحق الاحترام المتبادل، وحق المساواة مع الدول الأخرى، وحق الدفاع المشروع عن نفس، وحق منع التوسع العدواني في أراضيها. كما وضّح الواجبات القانونية للدولة، التي تتلخص في احترام حقوق الدولة الأخرى، ومراعاة قواعد القانون الدولي العام والسير عليه، واحترام العهود التي ترتبط بها، واحترام مبدأ تسوية العلاقات الدولية سلمياً، والامتناع عن مساعدة أي دولة تلجأ للحرب، والامتناع عن تشجيع الثورات والحركات ضد السلام، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام التعاون مع الأمم المتحدة، وواجب احترام حقوق الإنسان.

ويعتبر القانون الدولي العام، أن انفصال جزء من الدولة، لا يؤثر على مركزها الدولي وبالتالي على التزاماتها الدولية، فالدولة تبقى مرتبطة بالمعاهدات (2) فالفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، شهدت توجه روسيا الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة. وقد تبين ذلك عندما سعى الرئيس الأسبق بورييس يلتسن - مع وزير خارجيته اندرية كوزيريف - إلى الاندماج في العالم الغربي وحضارته، ويكمن تطور العلاقة بين روسيا

(1) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 77.

(*) مبدأ مونرو: مذهب سياسي أمريكي يقضي بمنع الدول الأوروبية من الاستيلاء على أراضي أمريكا اللاتينية بالاستعمار أو الضم أو المبادلة. وليس مبدأ مونرو معاهدة دولية، بل هو تصريح صدر عن رئيس الولايات المتحدة.

(2) محمد مجذوب، مرجع سابق، ص 271.

والغرب، في خدمة مصالح روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفيتي السابق، ومن أهداف تطور هذه العلاقة الحصول على الخبرة والتكنولوجيا الغربية، والاستفادة منها في شتى مجالات العلم والمعرفة (1)

أما بالنسبة إلى العلاقات الروسية التركية، فقد قلل انتهاء الحرب الباردة من أهمية تركيا لدى الغرب، ومن الاعتماد عليها، على قاعدة: أن الدور التركي، يمثل حاجزاً في وجه أي تحرك روسي محتمل، باتجاه أي هدف سواءً في البحر المتوسط أم في الخليج (2)

لقد سعت الولايات المتحدة لتحويل روسيا، إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي، والحوّل دون استعادة دورها في النظام العالمي الجديد. لذلك سعت موسكو - في المقابل - لإيجاد حلفاء آخرين لها؛ لأنها تريد الخروج من عزلتها، التي حاولت الولايات المتحدة الأميركية إبقاءها فيه. وسعت لعزلها داخل إقليمها الجغرافي؛ للحوّل دون استعادة مكانتها، كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا بحثت موسكو عن حلفاء جدد، ووجدت في إيران حليفاً استراتيجياً؛ وذلك لتميز إيران بموقعها الجغرافي الفريد، بوصفها جسراً يربط آسيا الوسطى بمنطقة الخليج. ويعود ذلك بالفائدة على روسيا، التي تُعد دولة شبه مغلقة. أما عن موقع روسيا بالنسبة للدول الأوروبية، فيقول غوران بورسون (*): "ليست روسيا بلداً أوروبياً، لكنها دولة قارية تشتمل على أجزاء في أوروبا، وعلى أجزاء في آسيا أيضاً. ويمكنني أن أتصور أنه سيكون لنا - في يوم ما - تعاون اقتصادي، على نطاق واسع جداً مع روسيا؛ لأن كلا الطرفين بحاجة إليها، لكن قبول روسيا سيغير السمة الجوهرية للاتحاد الأوروبي" (3) أما موقع روسيا - مع الصين واليابان، والعلاقة بينهما - فسننتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد.

أما فيما يتعلق بالوحدات السياسية - التي تقع ضمن حدود منطقة جغرافية واحدة - فهي غالباً ما تكون على درجة من التماثل أو التقارب، وربما التجانس في نواح عدة ثقافية واجتماعية وفكرية. وبهذا يتيح المتغير المكاني للدول المتقاربة جغرافياً، هامشاً واسعاً؛ لأنها تتداخل بعضها مع بعض في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالنظام. بعبارة أخرى يمكن القول: أن الحيز الجغرافي يتيح إمكان إقامة علاقات إقليمية أكبر حجماً وأكثر كثافة، من تلك التي تحدث بين دول متباعدة وغير متجاورة. وهذا ما يجعلها تشكل نظاماً إقليمياً متفرعاً، بغض النظر عن هويتها السياسية وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية (4)

(3) أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011، ص 123.

(4) صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوروبي، بيروت: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، 1996، ص 5.

(*) رئيس وزراء السويد السابق في العام 2001.

(3) Laurent Zucchini. Relations with Russia Extremely Important. Le Monde, March 23. 2001.

4- عبد القادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 37.

ويشكل العامل الجغرافي مصدراً مهماً، من المصادر التي تدفع الدور الروسي - في المنطقة الجغرافية المحيطة بها - إلى الأمام. فهناك شكل من أشكال التواصل، الذي تفرضه مجموعة من العوامل المؤثرة على الحراك السياسي الروسي - عبر تاريخ عابر - وصولاً إلى يومنا هذا. ومن هذه العوامل: الممرات المائية، والمعابر البرية؛ إذ كانت أوراسيا تعد - في علم الجيوبولوتيك عند ماكندر - (قلب العالم) (1) هذا الاعتبار يدفع روسيا للاهتمام أيضاً بجنوب متنوع: حضارياً ودينياً وثقافياً. كما إنه يحتوي على أراضي وهضاب وبحار وممرات مائية، لها مدلولاتها، وفيها الكثير من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية، لا سيما أن شمال روسيا متجمد معظم أيام السنة، ويفتقد إلى الحركة، ومشرقها بعيد ومتعب، وغربها كان على الدوام مصدراً للهموم والقلق والتهديد. وفي جنوب غرب روسيا، تتنافس وتتلاقى ثلاثة من الكيانات السياسية والجغرافية، وهذه التوجهات الثلاثة لها تطلعات نحو آسيا الوسطى وجنوب روسيا؛ إذ تتنافس على النفوذ بين السكان (ذات الأصول الإسلامية) ثلاثة توجهات: إيرانية وتركية وتوجه وهابي ذو أبعاد عربية (2)

ثانياً. موقع روسيا الاقتصادي في المحيط الدولي:

العنصر الأوراسي الثاني - ولا يتعلق الترتيب هنا بالأهمية - هي روسيا التي سلخت سنوات من فترة ما بعد الحرب الباردة، تحت حكم يلتسين ووصاية الغرب. ثم انتقلت إلى حكم بوتين، الذي انتهج سياسة روسية تقليدية، تنطلق من إعجابه الشخصي بـ (يوري أندريوف) أكثر الرؤساء السوفييت شجاعة وتطرفاً. يقول بريجنسكي - على طريقته المتفائلة تجاه روسيا - "لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أوروبا إغراء تغيير روسيا؛ فالثورة الروسية ينبغي أن تأتي من الداخل، لكن كلا من أمريكا وأوروبا تستطيعان - ليس فقط إيجاد مجال المصالح المشتركة - بل الوصول إلى مجال ثقة واستعداد ذاتي للتغيير، ولهذا ورغم الرؤية التشاؤمية المبررة في المدن القريبة - نظراً للطابع العام للقيادة الروسية السياسية الحالية - فإن ثمة أسباباً معقولة للتفاؤل في المدى البعيد" (3) وهو بتفاؤله يحاول تفكيك بني الرؤية التاريخية للمحافظين الجدد، القائلة بتضخم خطر الأقطاب النامية في المدى المتوسط.

لقد اهتم بريجنسكي بالتنظير للشراكة مع روسيا؛ نظراً لما تمثله من نفوذ في أوراسيا، ولما جرى من متغيرات في ثقلها الاقتصادي العالمي، بعد طفرة أسعار النفط عقب غزو العراق 2003، والاعتماد على الغاز في كل من: أوروبا والصين وأحاء أخرى من العالم، على حساب المنتجات النفطية الأخرى. فروسيا تضم أكبر مخزون غاز

¹ - ألكسندر دوغنين، أسس الجيوبولوتيك، ومستقبل روسيا، ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتب الجديد 2004، ص 232.

² - عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبولوتيكي لروسيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، بيروت، خريف 2003، ص 63.

³ (Brzezinski, Zbigniew/living Russia /the National Interest - Fall, 2000. P 48.

في العالم. هذه الشراكة المتوازنة - التي تحدث عنها بريجنسكي - تشبه نظرية الاحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، والتي نظر إليها جورج كينان في أواسط الأربعينات. لكنها تختلف عن الاحتواء، في الاستبعاد للمجال العسكري نسبياً؛ نظراً لتدني أرجحيته كعنصر صراع، وإن كان المجال قد قاده جزئياً، إلى مشهد آخر، بعد مشروع نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في البلقان. وترتكز هذه النظرية على معادلة التوازن بين روسيا وأوروبا، المرشحة لخلق توازن قوى تقليدي بين روسيا والولايات المتحدة، بانتظار المتغيرات الداخلية الروسية. وعلى هذا الأساس، فإن دبلوماسية الإقناع - بحسب بريجنسكي - لها دور في استراتيجية دمج روسيا بالعالم الغربي. إذ السعي الدائم نحو دمج روسيا في المجتمع العابر للأطلسي، ينبغي أن يكون الجزء الأساسي من استراتيجية خلق المناخ الجيوبولوتيكي، الملائم عبر إقناع روسيا: أن من مصلحتها التحول نحو دولة أوروبية ديمقراطية؛ من خلال التخلي عن طابعها الاستعماري التاريخي، وبهذا يمكنها الانخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر للأطلسي (1)

ولتحقيق هذا الهدف البعيد المدى، يحاول بريجنسكي - بعض الشيء - الاتكال على نظريته (تداعي الدومينو) فإذا بدأت دول أوروبا الشرقية الاندماج بالناتو والاتحاد الأوروبي، فقد يشجع روسيا على إعادة النظر باستراتيجيتها تجاه أوروبا. ورغم أنه أدرك مبكراً صعوبة التحول - في الجمهوريات السوفيتية السابقة، من الاشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية - فإنه يرى أوكرانيا قد تشكل خطوة في سلسلة الدومينو فيقول "ليس علينا أن نعمل على عزل روسيا، ولا كذلك على استضعافها. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن حضورها في مجموعة الثمانية. لكن يجب على أمريكا، أن تستغل هذا الحضور؛ لمناقشة روسيا في خنقها للديمقراطية - بما يتضمنه هذا العنوان - من قبيل تدخلها في مالدوفيا، ودعمها للانفصاليين في جورجيا، علينا أن نسألها عن رفضها تجديد اتفاقية الطاقة.

إن دعوة روسيا للانخراط في مجتمعنا الأطلسي - عبر الالتزام بالمعايير الدولية - هي الطريقة الأفضل لمقاربة العلاقة معها. كما علينا اتباع استراتيجية مبنية على رؤية تاريخية: فلو حافظت أوكرانيا على استقلالها، وبدأت الالتحاق بالناتو والاتحاد الأوروبي، فسيكون ذلك بمثابة حافز لروسيا للقيام بالمثل. وهذا سيفتح الباب - في العلاقة مع روسيا - لمزيد من التعاون والشراكة بينها وبين أوروبا ذات المصلحة البعيدة المدى" (2)

¹(Brzeinski, Zbigniew /Living with Russia /op. cit.

²(The Christopher Makins Lecture / by: Zberezinski/the Atlantic council- 31-5,2006.

وعلى هذا الصعيد، يجب على روسيا أن تتخلى عن طموحها لاستعادة أمجاد الماضي - في التحول إلى قطب منافس للولايات المتحدة - وذلك لتتمكن أمريكا من استيعابها واحتوائها، ضمن رؤيتها واستراتيجيتها العالمية. فإذا أرادت روسيا أن تنضم إلى ساحة السلام العالمية، فعليها ألا تصطحب معها مشروعها الإمبراطوري.

وكذلك قدم زلماي خليل زاده - بالاشتراك مع فرانك كارلوتشي وروبرت هانتز، من مؤسسة راند - رسالة إلى بوش الابن عقب انتخابه عام 2001، تم فيها التأكيد على أن "أمريكا يجب أن تسعى لمنع نهوض أي منافس عالمي معادٍ أو تحالف دولي معاد" (1) وعلى هذه الخلفية قدمت الرسالة تحت عنوان (أجندة عالمية للرئيس الأمريكي) رؤية إستراتيجية لمهام بوش على الصعيد العالمي، وتمحورت حول استراتيجيات مقاربة، لتحدي صعود القوى العالمية، التي تعتبر منافساً مستقبلياً محتملاً: الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا.

وقد رأى خليل زاده، ضرورة احتواء روسيا، التي تسير - في عهد بوتين - في مسار يأخذها بعيداً عن النظام الأحادي القطب، واحتواء الطموحين من جهة، والاشتراك مع بوتين في القضايا الدولية التي تتيح له تنفيس فائض طموحه، مع إبقائه تحت النظر الأمريكي فـ "على الولايات المتحدة أن تعمل على تحجيم الترسانة النووية الروسية، والإصلاح داخل الجيش الروسي، وإنهاء أي دور روسي في مجال انتشار الأسلحة النووية، أو أسلحة الدمار الشامل. ويجب على أمريكا - والكلام موجه إلى بوش الابن - أن تبحث عن المجالات العالمية للتعاون مع روسيا. فالولايات المتحدة أيضاً، تحتاج إلى حماية المصالح الغربية في القوقاز ووسط آسيا، فيجب العمل على استغلال هذه الدول الثمانية، وتقديم النصيحة لهم بإقامة علاقات مستقرة مع روسيا" (2)

ومنذ منتصف التسعينيات، بلورت روسيا تصوراً استراتيجياً فيما يتعلق بهيكل القوة في النظام الدولي. وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة القوة الواحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة. كما عارضت توسيع حلف الأطلسي، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامي الهيمنة الأمريكية، في ظل سعي الولايات المتحدة للسيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم، ومد نفوذها شرقاً إلى الحدود الروسية في أوروبا الشرقية ودول الكومنولث.

وخلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط / فبراير 2007، وجه بوتين انتقادات حادة إلى السياسة الأمريكية، وانتقدها لاستخدامها المفرط للقوة، الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية، وتجاوزها حدود الوطنية في كل الاتجاهات. وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة لعالم أحادي القطب غير مقبول، وقد أدى هذا الوضع إلى مزيد من الحروب والصراعات في العالم. ورأى أن "توسع الناتو عامل خطير،

¹¹(wolfowitz, paul / Defence planning Guidance / us Department for Defence - 1992.

¹²(Brzezinski, Zbigniew. Lecture Transcript: New American Strategies for Security and Peace - 28-10-2003.

يقلل من مستوى الثقة المتبادلة " خاصة في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث (لاتفيا، إستونيا، مقدونيا) ما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين أن " بلاده تمتلك حق السؤال عما يهدف إليه الناتو، حين يوسع قواعده وبنيتها التحتية باتجاه موسكو. في حين التهديد الحقيقي العالمي، يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل " ولا شك أن تصريحات بوتين السابقة، كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبير عن رفض روسيا لها؛ لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية. كما تعد هذه التصاريح تعبيراً عن الفجوة القائمة - بين مواقف الولايات المتحدة - والموقف الروسي، المتوازن في العديد من القضايا، التي ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها. كما ترى استبعاد روسيا - وغيرها من القوى الدولية - أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل. فروسيا تمثل فاعلاً أساسياً في النظام الدولي، وقدرتها تؤهلها لتقوم بدور مستقبلي أوسع نطاقاً، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبخاصة في مجال الشراكة الاقتصادية والتقنية، التي تعتبر المحك الأساسي في ترتيب الدول، وتمديد موقعها في النظام الدولي (1)

وفي الواقع، ما تزال روسيا ظلاً لما كان عليه الاتحاد السوفيتي: على حد وصف فريدمان. ويتذكر اقتصادها بشكل كبير على صادرات الطاقة، واعتمادها على أسعار عالية، لا يمكنها السيطرة عليها. فخارج موسكو وسان بطرسبورغ، تبقى الحياة صعبة، ومتوسط العمر المتوقع قصير، ولا يمكن مقارنته بالولايات المتحدة. ويضيف فريدمان: أن التفوق على الولايات المتحدة في هذه اللعبة، أمر بالغ الخطورة، بصرف النظر عن أهميته: فقد كانت قضية (سنودن) - الذي فضح برنامج التجسس الاستخباراتي الأمريكي - مثالية بالنسبة للروس، فقد تورطوا في قضية سنودن من البداية، أو دخلوا فيها في وقت لاحق. وهذا أمر غير مهم؛ فقد خلقت القضية انطباعات هامين: الأول هو أن روسيا ما تزال قادرة على إصابة الولايات المتحدة، وهو الرأي السائد بين أولئك الذين يعتقدون أن الروس، حركوا طبيعة العلاقة وقد أيده - بشكل هادئ وغير رسمي - أولئك الذين رأوا ذلك انقلاباً مخابراتياً لروسيا، على الرغم من أنهم أنكروا ذلك في العلانية.

وكان الانطباع الثاني، هو أن الولايات المتحدة، دولة نفاق. فكثيراً ما اتهمت الروس بانتهاك حقوق الإنسان. ولكن مع سنودن، كان الروس في وضع يمكنهم من حماية الرجل الذي كشف - ما رآه كثيرون - بمثابة انتهاك واسع لحقوق الإنسان. ورأى فريدمان، أن ذلك أذل الأمريكيين من الناحية الأمنية المتراخية لديهم، كما أضعف قدرة الولايات المتحدة على لوم روسيا؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

¹ نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية، المجلة العربية للعلوم والسياسة، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2009، العدد 24، ص 58.

وكان أوباما غاضبا من تدخل روسيا في قضية سنودن، وألغى اجتماع قمة مع بوتين. لكن الوضع اختلف الآن؛ فقد وضعت الولايات المتحدة حينها في حساباتها، توجيه ضربة للنظام السوري، بعد الاشتباه في استخدامه أسلحة كيميائية، وهو أمر قد يجعل واشنطن في وضع يمكنها من هزيمة دولة تابعة لروسيا، وبتبعية موسكو نفسها.

ثالثاً. روسيا في النظام العالمي الجديد:

الأمة الروسية - كما هو حال الأمم الكبرى - تمتلك النزعة الإمبراطورية، فهي لا تستطيع أن تعيش داخل حدودها فقط، أي دون مدى حيوي، أو امتدادات خارجية، ترضي طموحاتها على غرار الأمة الفرنسية أو الأمة الانكليزية على سبيل المثال. فقد شعرت روسيا الاتحادية أن دورها يتقلص، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وولادة النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصرف - على مدى سنوات عديدة - على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم. كانت الدولة الروسية تعاني - خلال تسعينيات القرن الماضي - من الانحلال والتهزل والضعف.. ولم يكن لديها - كما ترغب - القدرة على التأثير في مجرى الأحداث الدولية، فهي فعلا لم تكن - إلى حد كبير؛ جراء أزماتها الداخلية - تبالي بهذه الأحداث. بعد أن استعادت الدولة - منذ بداية القرن الحالي - أنفاسها، بدأت تتوضح لروسيا العديد من الملفات والقضايا الروسية التي ترتبط بأمنها ومكانتها الخارجية. ولعل منطقة الشرق الأوسط، كانت في مقدمة الأماكن التي عملت روسيا على عدم التخلي عن التأثير فيها، ومناوأة الأحادية القطبية من خلالها (1)

كما أصبح اسم بوتين مرتبطاً - بشكل واضح - بعودة روسيا؛ لتمارس دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية، الأمر الذي سيصطدم قطعاً بمصالح القوى الكبرى الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أثبتت فترة حكم بوتين لروسيا - من عام 2000 حتى عام 2008 - للكثيرين، أن لدى هذا الشخص مكانة دولية عظمى، وقد انعكس ذلك بوضوح في تصريحه الشهير، الذي أطلقه أثناء وجوده في الكرملين، والذي لا ينساه العالم كله، إذ قال في خطابه أمام البرلمان الروسي في نيسان/ أبريل 2005: "إن انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الكارثة الجيوسياسية الأكبر في القرن العشرين ومأساة حقيقية" كما زادت حدة الخوف من بوتين في الغرب وواشنطن، بعد التعبير عن احترامه وتقديره لشخص الزعيم السوفيتي الحديدي جوزيف ستالين، الذي اعتبره بوتين مؤسس القوة السوفيتية العظمى، وأمر بإعادة تدريس الحقبة الستالينية للتلاميذ في المدارس الروسية، بعد تحريمها لأكثر من ستين عاماً مضت (2)

¹ - ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 269.

² - إينا ميخائيلوفنا، لماذا تحارب أمريكا شعبية بوتين الكاسحة، البيان الإماراتية 6 / 9 / 2011.

لقد أظهرت التفاعلات الدولية - خلال الأعوام الخمسين الماضية - أن التغيير هو سمة التحول من النظام الدولي إلى النظام العالمي. ويمكن النظر إلى النظام العالمي الجديد، على أنه نظام دولي رغم الفارق الكبير بينهما. هناك معايير كثيرة يمكن من خلالها قياس الفروق الجوهرية، بين النظامين ومن أهمها: الفاعلون الرئيسيون، وصناع القرار الدولي، وطبيعة العلاقات الدولية، ودور المجتمع المدني، والاقتصاد، والسيادة القومية، والعلاقة بين الداخلي والخارجي للدول، ومدى انتشار القيم العالمية، والنظام القانوني (1)

وهناك بعض السمات المشتركة التي ستظل مستمرة، ما دام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المرتكزين هما اللذان يحكمان العلاقات بين الدول؛ فالدولة لم تختف تماماً في النظام العالمي الجديد، وإن كان دورها ومكانتها قد تراجعاً. ومن هذه السمات انتشار الأزمات بأنواعها، واستمرار التنافس الدولي، وانتشار الصراعات المسلحة (2)

رابعاً. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل روسيا الاتحادية:

- يعتبر الجانب الاقتصادي، من الجوانب التي من المحتمل أن تستخدمها روسيا، كورقة ضغط على الدول المعتمدة على استيراد القمح والغاز، من روسيا وغيرها من الموارد. كما إن هنالك احتمالاً أن تسعى روسيا لتوسعة دائرة الحرب. فإذا استمرت أوكرانيا في حرب الاستنزاف - التي تؤثر على الموارد الروسية - فقد تلجأ روسيا لخلط الأوراق، وتوسيع مجال الحرب إلى خارج الأراضي الأوكرانية، وتضرب المصالح الحيوية الغربية. وفي حال تأثر الكثير من دول العالم - المعتمدة على الواردات الروسية والأوكرانية - بتداعيات الحرب من ناحية نقص الغذاء؛ فقد يؤدي ذلك إلى نشوب صراعات، ما قد يشكل ضغطاً سياسياً على روسيا، من الممكن أن يؤثر على سير العمليات العسكرية والمخططات الروسية في الأراضي الأوكرانية.

- تمتلك روسيا أوراق ضغط مهمة، يمكن لها أن تستخدمها ضد أوروبا، وهي أوراق النفط والغاز. وفي حال استطاعت استخدامها بالتوقيت الصحيح، ستمكن من جعل أوروبا تتألم. وقد تكون السبب وراء تراجع بعض الدول الأوروبية، عن فرض العقوبات عليها. وفي حال استمرار تعثر استيراد القمح - من روسيا وأوكرانيا للكثير من دول العالم - فقد تلجأ تلك الدول للبحث عن بدائل من الدول الغربية، وهذا ليس لصالح روسيا.

- قد تبادر روسيا ببناء تحالفات سياسية إقليمية ودولية، مع بعض الدول التي لا تجمعها علاقات جيدة مع الدول الغربية، وذلك مقابل استمرار تزويدها بالقمح والموارد الغذائية، مستغلة فقر الكثير من تلك الدول. كما إن

1- جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 107.

2- بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2005، العدد 161، ص 42.

www.ajsp.net

روسيا ستسعى بشكل جدي للتقرب للدول التي يمكنها كسب أصواتها في المحافل الدولية مثل: دول الخليج وتركيا، وستعمل على تعزيز علاقاتها معها.

- هشاشة الكثير من دول العالم النامي، وعدم استقرارها الداخلي - على جميع المستويات - يجعل منها الخاسر الأكبر من الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين، أن العالم على موعد مع تغييرات كبيرة في ميزان القوى الدولية، وأن العشر السنين القادمة، ستشهد صعود قوى دولية مثل الصين، التي تحجز لها مكاناً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن النظام الدولي أحادي القطبية زائل لا محالة. وفي حال عدم احتواء العالم للأزمة الروسية الأوكرانية، فإن الأمور ستتفاقم، وستعاني الكثير من الدول من الفقر والمجاعات؛ ما قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة.

استنتاجات الدراسة: توصلت الدراسة الي عدد من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

لقد شهد العالم حتى الآن أشكالاً مختلفة للنظام الدولي، فكان هناك مرحلة ممتدة من التعددية القطبية استمرت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، تبعثها مرحلة الثنائية القطبية التي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى مرحلة الأحادية القطبية. وتشكل السنوات القليلة القادمة مرحلة مهمة، في الصراع الدائر - منذ نهاية الحرب الباردة - على إعادة تشكيل النظام الدولي. وفي ضوء ذلك يستنتج الباحث العديد من الاستنتاجات الهامة ومنها ما يلي:

1. أنه منذ منتصف التسعينيات، بلورت روسيا تصوراً استراتيجياً فيما يتعلق بهيكل القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة القوة الواحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة.. كما عارضت توسيع حلف الأطلسي، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامي الهيمنة الأمريكية، في ظل سعي الولايات المتحدة للسيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم، ومد نفوذها شرقاً إلى الحدود الروسية في أوروبا الشرقية ودول الكومنولث.

2. تؤكد الدراسة أن الطموحات الروسية - في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب، وتكون هي أحد أقطابه - مرتبطة بشكل كبير بسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة، لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل؛ لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته فيها، ومحاولة تطويره، بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي

3. ترى التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، أن على روسيا أن تتخلى عن طموحها - في استعادة أمجاد الماضي - في التحول إلى قطب منافس للولايات المتحدة؛ وذلك لتتمكن أمريكا من استيعابها واحتوائها،

ضمن رؤيتها واستراتيجيتها العالمية. فإذا أرادت روسيا أن تنضم إلى ساحة السلام العالمية، فإن عليها ألا تصطبح معها مشروعاتها الإمبراطورية

4. مستقبل النظام الدولي الجديد، سيواجه العديد من العراقيل والعقبات، التي ستحاول التصدي له وتقيدته وحتى محاربته. إلا أن التيار العام لمفكري السياسة الدولية وصانعي القرار، يتجه نحو إيجاد بديل قادر على المواجهة. فقد جاء كتاب ريتشارد هاس الجديد (عالم من الفوضى: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم) ليدعو إلى تحديث النظام الدولي، وإيجاد نسخة ثانية منه؛ ليعكس المستجدات الحديثة على الساحة الدولية.

5. يحتاج النظام الدولي الجديد، إلى الكثير من البحث والتفكير. وتفتح هذه الدراسة آفاقاً عدة دارسات أخرى؛ للتعلم في ماهية النظام الدولي القادم وخصائصه، من أجل الوصول لمادة متخصصة، تتيح أمام الباحثين فرصة التنبؤ بالمستقبل، من خلال تشكيل أبحاث علمية ذات قيمة في هذا المجال.

هوامش الدراسة:

- (1) نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا) 2014/2010" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، 2014م.
- (2) نادية سعد الدين، "الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوي الكبرى في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، 11 فبراير 2016م.
- (3) هاني، منال (2022) الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج25، ع2، ص21
- (4) رمضان، زينب عبدالعال سيد (2022). تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية. مرجع سابق، ص ص426-427.
- (5) نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، 2014م.
- (6) أبو حمور، محمد (2022). تداعيات التحولات والصراعات الدولية على الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة حالة حرب روسيا وأوكرانيا مجلة دراسات شرق أوسطية، مج26، ع100، ص83.
- (7) منعم صاحي العمار، منازعات الذات (هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير) "الولايات المتحدة نموذجا"، كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين، المكتبة الوطنية، ط1، 2012، ص 117.
- (8) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، ط1، بغداد-العراق، 2012، ص 53-54.
- (9) منعم صاحي العمار، النظام الدولي الجديد، قراءة في التغيير الانتكاسي، في مجموعة باحثين، المتغيرات الدولية وحقوق الإنسان، ج3، المركز الدولي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس - ليبيا، 1994، ص 24-25.
- (10) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 72. د. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 65.
- (11) عبد الكريم بكار، العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، دار الإعلام، عمان - الأردن، 2001، ص 125-127.
- (12) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، عمان: الأهلية، 111، <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=188215>، 2016
- (13) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 163، 2111.
- (14) محمد يوسف الحافي، الهيمنة 144. الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في The Unipolar Era: Why American Power Persists، فلسفة السياسة Beckley، بيروت.
- (15) ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة 6 للقوة 201- http://www.sipri.org/media/pressreleases/2016/mile_62x

- 129]ap وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، 35. منقول من جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، 62
- (16) محمد المومني، الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيك في القرن الواحد والعشرين، (دار الكتاب الثقافي، 8005)، 002.
- (17) أحمد جميل عزم، "موقع روسيا في الساحة الدولية"، جريدة الغد، (آذار 2016 الدخول بتاريخ 11 نيسان 2016) <https://goo.gl/2cdHcb>
- (18) مصطفى علوي، "القطب المنفرد، الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام الدولي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (كانون الثاني الدخول بتاريخ 11 نيسان 2016)، <http://www.acrseg.org/36519>
- (19) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسياسية، (عمان: الأهلية، 35-41).
- (20) معتز محمد سلامة، أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، مجلة السياسية الدولية، العدد 121، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر- فبراير 1995، ص23.
- (21) لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العربية، أبو ظبي، 2005، ص67.
- (22) مجموعة من الباحثين، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص94.
- (23) محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعة للطباعة والنشر، 1999، ص141-142.
- (24) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، 2011 سبتمبر / أيلول، العدد 338، ص76.
- (25) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 77.
- (26) (*) مبدأ مونرو: مذهب سياسي أمريكي يقضي بمنع الدول الأوروبية من الاستيلاء على أراضي أمريكا اللاتينية بالاستعمار أو الضم أو المبادلة. وليس مبدأ مونرو معاهدة دولية، بل هو تصريح صدر عن رئيس الولايات المتحدة.
- (27) محمد مجذوب، مرجع سابق، ص 271.
- (28) أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011، ص123.
- (29) صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوروبي، بيروت: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، 1996، ص5.
- (30) (*) رئيس وزراء السويد السابق في العام 2001.
- (31) عبد القادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص37.
- (32) ألكسندر دوغنين، أسس الجيوبولوتيك، ومستقبل روسيا، ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتب الجديد 2004، ص232.

- (33) عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبولوتيكي لروسيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، بيروت، خريف 2003، ص63.
- (34) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية، المجلة العربية للعلوم والسياسة، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2009، العدد 24، ص58.
- (35) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص269.
- (36) إينا ميخائيلوفنا، لماذا تحارب أمريكا شعبية بوتين الكاسحة، البيان الإماراتية 6 / 9 / 2011.
- (37) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص107.
- (38) بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2005، العدد 161، ص42.
- (39) وعد المعاينة "تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على القارة الإفريقية
www.ajsp.net

APPLIED DATA SETS

- (1) Alex L, George, *Avoiding war: problems in international Crisis Management*, (san Francisco, West view press, addition 2, 2001, pp 3-4.
- (2) See: John Ikenberry and Stephen Walt, "Offshore Balancing or International Institutions? The Way Forward to U. S. Foreign Policy," *Brown Journal of World Affairs* 14, No. 1 (Fall-Winter 2007): 13-23; Charles Krauthammer: "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70, No. 1 (Winter 1990-)1991 21-33, and "The Unipolar Moment Revisited," *The National Interest*, No. 57 (Winter 2002-2003): 5-
- (3) See: Randall Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (Follow U. S. Dominance," New York: Columbia University Press Foreign Affairs, 1998); 87, No. 3 (May and Richard Haass, "The Age of Nonpolarity: What Will -June 2008): 44-.65
- (4) Robert Pape, "Soft Balancing against the United States," *International Security* 30, No. 1
- (5) Raquel Vaz-Pinto, "Peaceful Rise and the Limits of Chinese Exceptionalism," *Revista Brasileira de Política Internacional* 57, (2014), 210.
- (6) L.I.U. Qianqian, "China's Rise and Regional Strategy, Power, Interdependence and Identity," *Journal of Cambridge Studies* 5, No. 4 (2010), 81
- (7) Goedele De Keersmaecker, "Multipolar Myths and Unipolar Fantasies," *Egmont Security Policy Brief*, No. 60 (February 2015), 1-2.
- (8) Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," *World Politics* 16, No. 3 (April 1964), 403-.404
- (9) Laurent Zucchini. Relations with Russia Extremely Important, *Le Monde*, March 23. 2001.
- (10) Brzezinski, Zbigniew / *Living with Russia* / the National Interest – Fall, 2000. P 48.
- (11) Brzezinski, Zbigniew / *Living with Russia* / op. cit.
- (12) The Christopher Makins Lecture / by: Zbigniew Brzezinski / the Atlantic council- 31-5, 2006.
- (13) Wolfowitz, Paul / *Defence planning Guidance* / US Department for Defence – 1992.
- (14) ¹Brzezinski, Zbigniew. *Lecture Transcript: New American Strategies for Security and Peace* – 28-10-2003.